بنية الفعل اللفيف المفروق في العربية
دراسة في التشكيل الصوتي

د. أحمد محمد علي حسن زايد
مدرس علم اللغة بقسم اللغة العربية
كلية التربية – جامعة عين شمس

ملخَّص:

يعدُّ المستوى الصرفي أكثر المستويات اللغوية تعالُقا والتصاقا بالأصوات ونظمها، فعلى أساس تآلف الأصوات وتجاورها تتشكَّل الكلمة المفردة، ودراسة أبنية الكلمة المفردة وأحوالها هو غاية علم الصرف ومقصده.

ومن الموضوعات الصرفية التي تستأهل الوقوف عندها باب الأفعال المعتلَّة التي تعدُّ من مواطن التغير والتطور؛ بسبب الضعف الذي يعتري بنيتها. ومن هنا جاءت فكرة البحث التي انحصر مجال اهتمامها في دراسة الفعل اللفيف المفروق؛ بغية الوقوف على التأثيرات الصوتية المتبادلة بين الأصوات المشكِّلة لبنيته والعلاقات البنائية التي تدخل في تأليفه وتشكيله، وتفسير هذه التأثيرات وتلك العلاقات وفقا للقوانين الصوتية الحديثة.

Abstract:

The Structure of Al-fe<l Al-lafīf Al-mafrūk in Arabic

A Study of the Phonological Formation

The morphological level, from all other linguistic levels, is considered the most related to sounds and their formation. It is according to sound matching and adjacency that the single lexeme is coined. The main target of morphology is the study of the individual word formation and its patterns.

One of the most important morphological issues for study is the “weak verbs” (Al-Af<al Al-Mu<tallah) which is an ever changing and developing topic due to the weakness of the structure of such verbs. Hence, the thesis of this research paper, which is restricted to the study of Al-fe<l Al-lafīf Al-mafrūk, has developed.

The objective of the study is to divulge the mutual phonological effects between the sounds forming its structure, on the one hand, and the structural relationships that contribute to its formation, on the other hand. These reciprocal effects and such structural relationships are interpreted in the light of modern phonological rules.

الرموز الصوتية المستخدمة في البحث

الصوامت Consonants				أشباه الحركات semi-vowels	
الهمزة	>	الصاد	ṣ	الواو	w
الباء	b	الضاد	ḍ	الياء	y
التاء	t	الطاء	ṭ	**الحركات Vowels**	
الثاء	ṯ	الظاء	ż	الفتحة القصيرة	a
الجيم	g	العين	<	الضمة القصيرة	u
الحاء	ḥ	الغين	ġ	الكسرة القصيرة	i
الخاء	ḫ	الفاء	F	الفتحة الطويلة	ā
الدال	d	القاف	ḳ	الضمة الطويلة	ū
الذال	ḏ	الكاف	K	الكسرة الطويلة	ī
الراء	r	اللام	L	الضمة الطويلة الممالة	ō
الزاي	z	الميم	M	الكسرة الطويلة الممالة	ē
السين	s	النون	N		
الشين	š	الهاء	H		

مقدمة:

غدتِ الدراسة الصوتية عنصرا رئيسا في دراسة اللغة بكل مستوياتها الصرفية والتركيبية والدلالية؛ فأبنية اللغة وتراكيبها ترتكز على أساس التشكيلات الصوتية، والتبادل بين المواقع الإعرابية، ومن ثم القدرة على إنتاج الصور الدلالية. و"أيّ دراسة لغوية لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب الصوتي كملحظ أساسي تعدُّ قاصرة، وغير منتجة، إذا كنَّا نعدُّ اللغة منظومة محكمة البنية، وأنَّ كل ما جاءت به بحاجة إلى إعادة في الرؤية والبناء التحليلي"[1].

ويعدُّ المستوى الصرفي أكثر المستويات اللغوية تعالُقا والتصاقا بالأصوات ونظمها، فعلى أساس تآلف الأصوات وتجاورها تتشكَّل الكلمة المفردة، ودراسة أبنية الكلمة المفردة وأحوالها هو غاية علم الصرف ومقصده.

ومن الموضوعات الصرفية التي تستأهل الوقوف عندها باب الأفعال المعتلَّة التي تعدُّ من مواطن التغير والتطور بسبب الضعف الذي يعتري بنيتها. ومن هنا جاءت فكرة البحث التي انحصر مجال اهتمامها في دراسة الفعل اللفيف المفروق؛ بغية الوقوف على التأثيرات الصوتية المتبادلة بين الأصوات المشكِّلة لبنيته والعلاقات البنائية التي تدخل في تأليفه وتشكيله، وتفسير هذه التأثيرات وتلك العلاقات وفقا للقوانين الصوتية الحديثة.

وقد توسلتُ في هذا البحث بالمنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وتحليلها، بهدف الوقوف على القوانين الحاكمة لها. ومن أجل تحقيق غاية البحث ومقصده فإنني وجدتُ لزاما البدء بالحديث عن اللفيف في العربية لغة واصطلاحا، وأنواع الفعل اللفيف، مع عناية خاصة باللفيف المفروق. ثم أردفته بحديث موجز عن النظام المقطعي في اللغة العربية، ثم تناولتُ الحركات المزدوجة في اللغة العربية، وكيف اختلفت طرق تعاطي اللغة العربية مع هذه التتابعات الصوتية هابطة أكانت أم صاعدة؟ ثم تحدثتُ عن سلوك اللغة العربية في التعامل مع بنية الفعل اللفيف المفروق.

1- اللفيف:

ثمة ارتباط بين المعنى الاصطلاحي للفيف ومعناه اللغوي؛ لأن اللفيف لغة ما اجتمع من الأشياء والتفَّ، فلمَّا اجتمع في بنية الفعل الأصلية حرفا علَّة – وَفْق تعبير النحاة العرب – سمِّي لفيفًا؛ ومن ثم فاللفيف في معناه الاصطلاحي يُطْلَق على الفعل "الذي فيه حرفان أصليان معتلان"[2]. وبناء على التتابع بين مكونات البنية الأصلية للفعل قسَّم الصرفيون العرب الفعل اللفيف قسمين:

القسم الأول– اللفيف المفروق:

ما كانت فاؤه شبه حركة semi–vowel واوا أو ياء[3]، ولامه شبه حركة أو ألف منقلبة عنها. وسمِّي مفروقا؛ لكون عينه الصحيحة – أو ما يُعْرَف في الدرس اللغوي الحديث بالصامت consonant – فارقةً بين فائه ولامه.

وقد أطلق ابن المؤدِّب على اللفيف المفروق مصطلح "الملتوي"؛ لالتواء الحرفين المعتلَّين بحرف صحيح وإحاطتهما به[4].

وهذا النوع من الأفعال يعامل من الوجهة المورفولوجية Morphological معاملة ثنائية بناء على فائه ولامه معا في بنيته الأصلية؛ إذ يُعَامل معاملة الفعل المثال من جهة فائه، ومعاملة الفعل الناقص من جهة لامه. وهذه النظرة الثنائية في معاملة اللفيف المفروق كانت حاضرة في أذهان علمائنا القدامى؛ إذ أشار سيبويه (ت 180هـ) إلى هذه المعاملة الثنائية مستشهدا بأفعال ثلاث، هي: "وَعى"، و"وجِيَ"، و"وَأى"، قائلا: "فَأَجْرِ أَوَّلَ وَعَيْتُ على أَوَّل وَعَدْتُ، وآخِره على آخِر رَمَيْتُ؛ وأوَّل وَجِيتُ على أوَّل وَجِلْتُ، وآخره على آخر خَشِيتُ في جميع الأشياء. ووَأَيْتُ بمنزلة وَعَيْتُ"[5].

وتابعه ابن عصفور (ت 669هـ) فقال: "وجميع ما جاء من المعتل اللام والفاء فيُحْمَل أوله على باب "وعد"، وآخره على باب "رمى" في جميع أحكامهما"[6]. وبناء على هذه النظرة الثنائية فإن اللفيف المفروق سيكون عُرْضة للتغييرات التي تطرأ على تشكُّلاته البنيوية.

القسم الثاني– اللفيف المقرون:

ما كانت عينه ولامه شبه حركة، وسمِّي مقرونا؛ لاقتران عينه ولامه المعلولين. وهذا النوع من الأفعال – على ما قرره الصرفيون العرب – يُعَامَل بناء على لامه معاملة الفعل الناقص؛ ومن ثَمَّ فلا صلة له بالفعل الأجوف رغم اعتلال عينه؛ وذلك حتى لا يجتمع على بنيته الثلاثية إعلالان متجاوران[7]، وفي اجتماعهما إجحاف لهذه البنية، يقول ابن يعيش (ت 643هـ): "إذا اجتمع في آخِر الفعل حرفا علَّةٍ، لم يمكن إعلالُهما معا؛ لأنه إجحاف، وربما أدَّى إلى حذف أو تغيير، وإنَّما يُعَلُّ أحدهما، والأَوْلَى بالإعلال الأخيرُ الذي هو اللام"[8].

والقسمة العقلية للفيف المفروق وَفْق النظرة إلى فائه، أو لامه، أو فائه ولامه معا تقتضي أربعة أنماط فعلية، هي: نمط فاؤه شبه حركة واوية ولامه ياء، ونمط فاؤه شبه حركة واوية ولامه واو، ونمط فاؤه شبه حركة يائية ولامه ياء، ونمط فاؤه شبه حركة يائية ولامه واو[9]. بيد أن الاستعمال التداولي لأفعال اللفيف المفروق مثَّل للأنماط الثلاثة الأُولى، وأهمل النمط الرابع؛ إذ لم أعثر على مثال له فيما وقفتُ عليه من مصادر.

أما النمط الأول فوردت عليه أغلب أفعال اللفيف المفروق[10]؛ إذ مثَّله ثلاثة وعشرون فعلا، جاءت على الأبواب الآتية:

الأول: (فَعَلَ – يَفْعِل)، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، وجاءت عليه الأفعال الآتية: وَأَيَ[11]، ووَتَيَ[12]، ووَثَيَ[13]، ووَحَيَ[14]، ووَخَيَ[15]، وَوَدَيَ[16]، ووَذَيَ[17]، ووَزَيَ[18]، ووَسَيَ[19]، ووَشَيَ[20]، ووَصَيَ[21]، ووَضَيَ[22]، ووَعَيَ[23]، ووَغَيَ[24]، ووَفَيَ[25]، ووَقَيَ[26]، ووَكَيَ[27]، ووَمَيَ[28].

الثاني: (فَعِلَ – يَفْعَل)، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، ومثَّله الفعل: وَجِيَ[29].

الثالث: (فَعِلَ – يَفْعِل)، بكسر العين في الماضي والمضارع، ومثَّله الفعل: وَلِيَ[30].

الرابع: (فَعَلَ/فَعِلَ – يَفْعِل): بفتح العين وكسرها في الماضي وكسر العين في المضارع، ومثَّله: وَرِيَ[31]، ووَنِيَ[32]، ووَهِيَ[33].

وأما النمط الثاني من أنماط أفعال اللفيف المفروق فضمَّ مثالا واحد سجلته العربية مرويًّا عن ثعلب (ت 291هـ)، وهو قولهم: وَوَّيْتُ واوًا حسنةً: كتبتها[34].

وكان النمط الثالث مثل سالفه السابق الذكر؛ إذ لم يأت عليه غير مثال واحد وبابه (فَعَلَ – يَفْعِل)، وهو "يَدَيَ"، قال سيبويه: "وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين، وأن تكون فاء ولاما أقل ... وذلك قولهم: يَدَيْتُ إليه يدًا"[35]، أي: أَسْدَيْتُ له معروفا[36]، قال عمرو بن أحمر الباهلي:

يَــدٌ مَــا قَــدْ يَــدَيْتُ عَلَــى سُــكَيْنٍ وَعَبْــدِ ٱللهِ إِذْ نُهِــشَ ٱلكُفُــوفُ[37]

وقال مَعْقِل بن عامر الأسدي:

يَـدَيْتُ عَلَـى ٱبْـنِ حَسْـحَاسِ بـنِ وَهْـبٍ بِأَسْــفَلِ ذِي ٱلجِــذَاةِ يَــدَ ٱلكَــرِيمِ[38]

ونخلص من ذلك أن أفعال اللفيف المفروق تأتي من بابين في الماضي هما: "فَعَلَ /fa<ala/" بفتح العين، و"فَعِلَ /fa<ila/" بكسر العين، ولم تكشف لنا الاستعمالات الواردة عن العرب مجيء أفعال اللفيف المفروق على "فَعُلَ /fa<ula/" بضم العين؛ والعلة الصوتية في ذلك أن لام هذه الأفعال إما أن تكون شبه حركة يائية، وإما أن تكون ألفا منقلبة عنها كما رأى القدماء، أو مشكَّلة من فتحتين قصيرتين كما رأى المُحْدَثون، فلو جاءت على هذا البناء؛ لأدي ذلك إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل؛ لأنه يلزم قلب الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها، فيجتمع في الماضي والمضارع ضمة وواو، وذلك ثقيل[39].

2- النظام المقطعي في اللغة العربية:

ثَمَّة خلاف قد ثار منذ فترة مبكرة بين العلماء المُحْدَثين حول مفهوم المقطع Syllable وأهميته في التحليل اللغوي؛ ولأن وجهتنا لا تسمح بعرض كل الآراء والاتجاهات التي عرفها الدرس اللغوي الحديث[40] فإننا سنكتفي بتعريف المقطع بناء على مكوناته الفونيمية بأنه مجموعة من الأصوات تُنْتَج بضغطة صدرية واحدة، تبدأ بصوت صامت يتبعه صائت قصير أو طويل، وقد يأتي متبوعا بصامت أو اثنين، ويمثِّل الصائت قمة الإسماع بالنسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألف منها المقطع[41].

وبالنظر إلى الإمكانيات التعبيرية الخاصة بالتكوين المقطعي للغة العربية يمكن الوقوف على المقاطع الآتية[42]:

1- المقطع القصير المفتوح (ص ح)، مثل مقاطع كلمة (بَحَثَ).

2- المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح)، مثل المقطع الأول من كلمة (باحث).

3- المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص)، مثل المقطع الأول من كلمة (بَحْث).

4- المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)، مثل كلمة (بابْ) في حالة الوقف.

5- المقطع القصير مضاعف الإغلاق (ص ح ص ص)، مثل كلمة (سَعْدْ) في حالة الوقف.

6- المقطع الطويل مضاعف الإغلاق (ص ح ح ص ص)، مثل كلمة (جانّ) في حالة الوقف.

ومن ثَمَّ يمكن القول بأن النسيج المقطعي للغة العربية يتسم بخصائص تشكيلية، منها:

- يبدأ المقطع دائما بصامت واحد أو شبه صامت (الواو أو الياء)، ثم يثنَّى بصائت قصير أو طويل يمثِّل قمة الإسماع.

- يُغْلَق المقطع بصامت واحد، أو يظل مفتوحا، وذلك في حالة الوصل، أما في حالة الوقف فتسمح اللغة العربية بأن يختم المقطع بصامتين.

- أكثر المقاطع الصوتية شيوعا في العربية هي: (ص ح)، و(ص ح ح)، و(ص ح ص)، بينما المقطعان (ص ح ص ص)، و(ص ح ح ص ص) مقيدان بحالة الوقف، أما المقطع (ص ح ح ص) فقليل الوجود، وتميل اللغة العربية إلى تقصير الصائت الطويل فيه، ومن ثم تحويله إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص)[43].

3- الحركات المزدوجة في اللغة العربية:

قد يتشكَّل في بنية الكلمة العربية تتابع صوتي ناتج عن تجاور حركة vowel وشبه حركة [الواو أو الياء] semi- vowel في مقطع واحد، وقد أُطْلِق على هذا الوضع الصوتي في الدراسات الصرف - صوتية Morpho- phonological مصطلح Diphthong.

ولمصطلح Diphthong ترجمات عربيَّة عدَّة، نذكر منها على سبيل المثال: الازدواج[44]، والمزدوج[45]، والصوت المركَّب[46]، والصائت المركب[47]، والمصوت المزدوج[48]، وصوت المد المركب[49]، والعلة المركبة[50]، والحركة المركبة[51]، والحركة المزدوجة[52] ... إلخ.

وتنقسم الحركات المزدوجة في اللغة العربية إلى قسمين[53]:

أ- حركات مزدوجة صاعدة Rising Diphthongs:

وفيها تأتي الحركة طويلة كانت أم قصيرة بعد شبه الحركة الواوية أو اليائية، ومن ثم فالصيغ النظرية المفترض وقوعها لهذا النوع هي: wa، wā، wu، wū، wi، wī، ya، yā، yu، yū، yi، yī.

وهذه التتابعات الصوتية وُسِمَت بالصَّاعدة؛ لكون "جزؤها الثاني أعلى في النطق من جزئها الأول ... فاللسان عند نطق حركة مركبة صاعدة يتحرك من وضع أدنى إلى ما فوقه. أي أن حجم حجرة الرنين يكون واسعا فيضيق. وبذلك يكون الصوت أعلى درجة، وأوضح في السمع في وقت واحد، مما كان عليه عند نطق الجزء الأول من الحركة المركبة"[54]. أي أننا عند نطق هذه التتابعات الصوتية نبدأ من شبه الحركة التي تمثِّل قاعدة المقطع، وننتهي عند نواته وهي الحركة.

ب- حركات مزدوجة هابطة Falling Diphthongs:

وفيها تسبق الحركة شبه الحركة الواوية أو اليائية، والصيغ النظرية المفترضة لهذا النوع هي: aw، āw، uw، ūw، iw، īw، ay، āy، uy، ūy، iy، īy.

ووُصِفَت هذه التتابعات الصوتية بالهبوط؛ لكون الجزء الأول أعلى في النطق من الجزء الثاني، فاللسان عند النطق بها "يتحرك من درجة منخفضة، فيرتفع إلى درجة فوقها، أي أن حجرة الرنين الأمامية من الفم تكون واسعة فتضيق نتيجة هذا التحرك؛ وبذلك تصبح درجة الصوت أقل علوًّا، وأقل وضوحا سمعيًّا في آنٍ معا"[55]. فعند نطق مثل هذه التتابعات نبدأ من نواة المقطع وهي الحركة، وننتهي عند قاعدته وهي شبه الحركة.

وقد اختلفت طرق تعاطي اللغة العربية مع هذه التتابعات الصوتية هابطة كانت أم صاعدة فأبقت على بعضها، والتزمت المخالفة بين مكوني التتابعات الصوتية الأخرى من خلال حذف شبه الحركة والإبقاء على الحركة في غالب الأحيان، وعن هذا السلوك اللغوي يقول الدكتور فوزي الشايب: "وفي المخالفة بين عنصري المزدوج التزمت العربية التخلص من شبه الحركة؛ أي الواو والياء، إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعية، أو خشية اللبس بين الأبنية"[56].

4- سلوك العربية في التعامل مع بنية الفعل اللفيف المفروق:

4/1- الفعل الماضي:

4/1/1- فاء ماضي اللفيف المفروق:

إذا نظرنا إلى المكوّن الذي يشكِّل فاء الفعل في ماضي اللفيف المفروق ألفينا أنفسنا أمام نمطين من أنماطه في الواقع الاستعمالي: النمط الواوي، والنمط اليائي، وعلى الرغم من أن الياء أخف صوتيًّا من الواو كما قرر الصرفيون العرب[57] فإن التداول الاستعمالي كشف عن مجيء جل أفعال اللفيف المفروق على النمط الواوي، في حين لم يمثِّل النمط اليائي غير مثال واحد فقط كما أشرت سلفا، ولعل السبب وراء هذه القلة في النمط اليائي "هو رغبة اللغة في عدم توليد أفعال قد تلتبس بياء المضارعة، وهو سبب براغماتي وجيه، غير أن خضوعه لقانون صوتي آخر قد لا يبدو أمرا مقبولا"[58].

ولقد أظهرت الاستعمالات المرويَّة عن العرب في كتب اللغة ومعاجمها احتفاظ أفعال الماضي من اللفيف المفروق بشبه الحركة الواوية أو اليائية المكوّنة لفائها، فالأفعال الثلاثية، مثل: "وَصَيَ /**wa**ṣaya/"، و"وَفَيَ /**wa**faya/"، و"وَجِيَ /**wa**giya/"، و"وَلِيَ/**wa**liya/"، و"يَدَيَ /**ya**daya/" لم تتعرض لأية عملية إعلالية، رغم أنَّ فاء الجذر (المكوّن الأول)

تألَّف من تتابع شبه الحركة الواوية أو اليائية مع حركة قصيرة وهي الفتحة، فتكوَّن الشكل الصوتي /**wa**/ أو /**ya**/ الذي عُرِفَ في الدرس الصوتي الحديث بالحركة المزدوجة الصاعدة، وهذا التتابع الصوتي/**wa**/ أو /**ya**/ لم تستثقله العربية ولم تأنفه؛ فلم تتخلَّص منه؛ لأنَّها إنْ تخلَّصت منه بحذف شبه الحركة الواوية أو اليائية لبدأ المقطع الصوتي بحركة، وهو أمر يرفضه النظام المقطعي العربي؛ وإنْ حذفت الحركة القصيرة تجاور صامتان في بداية مقطع، وهو أمر محذور في البنية المقطعية؛ من أجل ذلك آثرت العربية الاحتفاظ بشبه الحركة الواوية أو اليائية في فاء الفعل الماضي اللفيف المفروق.

وينسحب الأمر نفسه على جُلِّ أوزان المزيد في اللفيف المفروق، نحو:

– وزن "فَعَّلَ /fa<<ala/"، وهو الوزن المسمَّى وزن الشِّدَّة[59]، الذي ينتج بتكرير عين الفعل للدلالة على الشِّدَّة والتكرار في الحدث[60]، وهذا الوزن لم يقع فيه إعلال يمكن نسبته إلى فاء الجذر الذي تشكَّل في الوضع الصوتي الصاعد /**wa**/، كما في الأفعال: و"وَجّى /**wa**ggā/"، و"وَحّى /**wa**hhā/"، و"وَصّى /**wa**ṣṣā/"، و"وَفّى /**wa**ffā/"، و"وَلّى /**wa**llā/"، و"وكّى/**wa**kkā/".

ونلاحظ في التشكيل الصوتي لصيغة "فَعَّلَ /fa<<ala/"، أن التغيير نجم عن إضافة صامت إلى البنية الأصلية، مع تعديل في ترتيب المقاطع الصوتية؛ إذ تغيَّر المقطع الصوتي في المكوّن الأول من المقطع القصير المفتوح (ص ح) في صيغتي (فَعَلَ) و(فَعِلَ) إلى المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص).

– وزن "أَفْعَلَ /af<ala/"، وهو الوزن المسمَّى وزن السببيَّة[61]، الذي يتشكل من خلال إضافة سابقة (prefix) الهمزة المفتوحة /**a**/ على المادة الأصلية للجذر الثلاثي، فتضيف إلى دلالته على الحدث دلالة أخرى هي دلالة السببية، مثل الأفعال: "أَوْحى/**aw**ḥā/"، و"أَوْرى /**aw**rā/"، و"أَوْعى/ā**w**<ā/"، و"أَوْفى /**aw**fā/"، وعلى الرغم من تشكُّل فاء أفعال السببية من الحركة المزدوجة الهابطة /**aw**/ فإنَّ ذلك لم يكن مدعاة للحذف أو التغيير.

غير أن التشكيل الصوتي لوزن السببية استبدل بالحركة المزدوجة الصاعدة /**wa**/ في النمط الفعلي الأصلي المجرد الحركةَ المزدوجة الهابطة /**aw**/، مع تحوُّل المقطع الصوتي من مقطع قصير مفتوح (ص ح) إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، فأصبحت فاء الفعل بعد سقوط حركتها حد إغلاق للمقطع الأول، بعد أن كانت حد ابتداء للمقطع الأول قبل دخول الهمزة عليها.

– وزن "فَاعَلَ /fā<ala/"، وهو الوزن المسمَّى وزن الهدف[62]، ويُبنى بإطالة حركة فاء الفعل، أي مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة لتصبح حركة طويلة، ويأتي هذا الوزن للدلالة على المشاركة في الحدث بين فاعلين.

وأفعال وزن الهدف من اللفيف المفروق، مثل: "وَارى /**wā**rā/"، و"وَاصى /**wā**ṣā/"، و"وَالى /**wā**lā/" احتوت فاؤها على الوضع الصوتي الصاعد /**wā**/ ومع ذلك فإن المكوّن الأول من بنية الفعل لم يحدث فيه أي تغيير بالحذف وغيره، وكل ما حدث هو تحوُّل في البنية المقطعية للمقطع الأول من مقطع قصير مفتوح (ص ح) إلى مقطع طويل مفتوح (ص ح ح)؛ نتيجة إطالة حركة فاء الفعل.

– وزن "تَفَعَّلَ /tafa<<ala/"، الذي يُبنى بزيادة سابقة التاء /ta/ وتضعيف العين من الوزن الأصلي، وهذا الوزن يسمَّى وزن الانعكاسية (reflexive) من وزن الشِّدَّة[63]؛ لأنه انعكاس له، أي مطاوع له, فأفعال مثل: "تَوَخّى /ta**wa**ḫḫā/"، و"تَوَفّى /ta**wa**ffā/"، و"تَوَقّى /ta**wa**ḳḳā/"، و"تَوَلّى /ta**wa**llā/" احتوت على الحركة المزدوجة الصاعدة /**wa**/، ورغم ذلك لم تَسْع اللغةُ إلى التخلص منها عن طريق عمليات الإعلال المختلفة، مع ملاحظة التَّحوُّل المقطعي لفاء الفعل، إذ تحوَّل المقطع الصوتي من مقطع قصير مفتوح (ص ح) إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص)؛ إذ أصبحت فاء الفعل بعد دخول سابقة التاء وتضعيف العين في البناء الأصلي حد ابتداء المقطع الثاني القصير المغلق، بعد أن كانت حد ابتداء للمقطع الأول القصير المفتوح.

– وزن "تَفَاعَلَ /tafā<ala/"، والمسمَّى وزن الانعكاسية من وزن الهدف[64]، ويُبنى بزيادة سابقة التاء /ta/ مع إطالة

حركة فاء الفعل. ولقد جاء على هذا الوزن على سبيل المثال الأفعال: "تَوَارى /ta**wā**rā/"، و"تَوَازى /ta**wā**zā/"، و"تَوَاصى /ta**wā**āṣ/"، و"تَوَانى /ta**wā**nā/" التي تشكَّل في المقطع الثاني منها المزدوج الحركي الصاعد /**wā**/، وقد احتفظت به اللغة ولم تتخلَّص منه.

– وزن "اسْتَفْعَلَ /istaf<ala/"، ويسمَّى وزن الانعكاسية بالتاء من وزن السببية[65]، وهذا الوزن ينتج بإضافة مقطعين على البنية الأصلية الثلاثية: مقطع قصير مغلق /**is**/، ومقطع قصير مفتوح /**ta**/، الذي يشكِّل بدوره مع فاء الفعل بعد سقوط حركتها مقطعا قصيرا مغلقا /**taf**/.

وقد وردت على هذا البناء أفعال من اللفيف تشكَّلت فاؤها من التتابع الصوتي الهابط /**aw**/ الذي نتج عن تجاور حركة الفتحة /**a**/ مع شبه الحركة الواوية /**w**/، ورغم ذلك قبلته اللغة ولم ترفضه. ومثال ذلك الأفعال الآتية: "اسْتَوْحى /ista**w**ḥā/"، و"اسْتَوْصى /ista**w**ṣā/"، و"اسْتَوْفى /ista**w**fā/"، و(اسْتَوْلى/ista**w**lā/".

وخلاصة القول إن اللغة العربية حافظت على الحركة المزدوجة سواء أكانت هابطة /**aw**/، أم صاعدة /**wa**/، /**wā**/، /**ya**/ في المكوّن الأول من جلِّ أوزان أفعال اللفيف المفروق مجردة كانت أم مزيدة.

غير أن ثمة وزنا تجلَّى فيه أثر التتابعات الصوتية وهو وزن "افْتَعَلَ /ifta<ala/"، والمسمَّى وزن الانعكاسية بالتاء من الوزن الأصلي[66]، الذي تدخَّلت في فائه قوانين التغيُّر، مع اختلاف في ذكر المسوغ الإعلالي بين الصرفيين العرب القدامى واللسانيين المُحْدَثِين، فقد قرر الصرفيون العرب أن فاء "افْتَعَلَ" وسائر مشتقاتها إذا كانت واوا أو ياءً تبدل تاء وتُدْغَم في التاء التالية لها؛ لاجتماع مثلين أولهما ساكن، فَوَجَبَ الإدغام.

فأفعال مثل: "اتَّأى"، و"اتَّقى" الأصل فيهما "اوْتَأى"، و"اوْتَقى"، ومسوِّغ الإبدال فيهما عند سِيْبَوَيْه ضَعْف الواو وسبقها بكسرة، فأراد العربُ أن يبدلوها بحرف أجلد منها؛ فاختاروا التَّاء تسهيلا لعملية الإدغام، ولأنها أخفُّ عليهم في النطق. قال سِيْبَوَيْه: "هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء، وذلك في الافتعال ...؛ من قِبَل أنَّ هذه الواو تضعف ههنا، فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكنَّفُها مع الضَّعْف الذي ذكرتُ لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوٌ، في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفا أجلد منها لا يزول. وهذا كان أخف عليهم"[67].

أما المُبَرِّد (ت 285هـ) فيرى أن سبب قلب الواو تاء في "افْتَعَلَ" وسائر مشتقاتها يتمثَّل في أن العرب "كرهوا تَرْك الواو على لفظها؛ لما يلْزمها من الانقلاب بالحركات قبلها. وكانت بعدها تاءٌ لازمة؛ فقلبوها تاء، وأدغموها في التاء التي بعدها"[68]؛ لأن "التاء من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة"[69].

أما علماء اللغة المُحْدَثون فتناولوا هذه الأفعال محاولين تقديم المسوِّغ الصوتي لوجود التاء فيها، ومعقبين على آراء العرب القدامى، ومن هؤلاء الدكتور عبد الصبور شاهين الذي قال: "وقد فسَّروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء؛ تأثُّرا بتاء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن الصحة مطلقا؛ لبُعْد ما بين التاء من جانب، والياء من جانب آخر"[70]. ثم شرع في بيان مخارج الأصوات الثلاثة وصفاتها، وأردف قائلا: "وكل ما حدث هو أن استثقال الواو والياء في هذا الموقع دفع الناطق العربي إلى إسقاطهما، وتعويض موقعهما بتكرار التاء، فالتاء هنا مجرد وسيلة لتحقيق الإيقاع اللازم لصيغة الافتعال، لا غير"[71].

ويمكن توضيح ما حدث في وزن "افْتَعَلَ" من اللفيف المفروق في المخطط الصوتي التالي:

البنية الأصلية	وزن افتعل القياسي	حذف شبه الحركة	التعويض بتشديد التاء
وَأَيَ	اِوْتَأى	اِ*تَأى	اِتَّأى
/wa>aya/	/">"iwta>ā/	/">"i*ta>ā/	/">"itta>ā/
وَدَيَ	اِوْتَدى	اِ*تَدى	اِتَّدى

/wadaya/	/">"iwtadā/	/">"i*tadā/	/">"ittadā/
وَقَيَ	اِوْتَقى	اِ*تَقى	اِتَّقى
/waḳaya/	/">"iwtaḳā/	/">"i*taḳā/	/">"ittaḳā/

فالنمط الأول يمثِّل البنية العميقة للأفعال: وَأَيَ، ووَدَيَ، ووَقَيَ، والنمط الثاني يمثِّل وزن الانعكاسية من الوزن الأصلي، وفيه تجاورت الكسرة مع شبه الحركة الواوية فتشكَّلت حركة مزدوجة هابطة /**iw**/ في المقطع الصوتي الأول /**iw**"<"/ من بنية الأفعال، وهو مقطع غير مقبول في العربية؛ لما فيه من تتابع حركي ثقيل ناجم عن تتابع الكسرة والواو؛ فلجأت العربية إلى التخلص منه عن طريق حذف شبه الحركة الواوية التي تمثِّل فاء الفعل، غير أن حذف شبه الحركة الواوية نجم عنه إخلال في صيغة "افْتَعَلَ"؛ لحذف فائها كما هو موضَّح في النمط الثالث، فسعت اللغة إلى التعويض عن المحذوف وسد فراغه الصوتي في النمط الرابع عن طريق تشديد الصامت التالي للفاء وهو تاء الافتعال، فصارت الصيغ التداولية لهذه الأفعال على النحو الآتي: "اِتَّأى /itta>ā"<"/"، و"اِتَّدى /ittadā"<"/"، و"اِتَّقَى /ittaḳā"<"/".

وثمة وسيلة أخرى تلجأ اللغة إليها للتعويض عن فاء الفعل المحذوفة في وزن "افْتَعَلَ /ifta>ala"<"/" عن طريق مد أو إطالة نواة المقطع الأول، فتتحوَّل الكسرة القصيرة /i/ إلى كسرة طويلة /ī/، ومن ثم يتحوَّل المقطع من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) /iw"<"/ إلى مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) /ī"<"/، وذلك ما حدث في الفعل "اِيتَشى[72] /ītašā"<"/"، وهو ما يوضحه المخطط الصوتي الآتي:

البنية الأصلية	وزن افتعل القياسي	حذف شبه الحركة	التعويض بإطالة نواة المقطع
وَشَيَ	اِوْتَشى	اِ*تَشى	اِيتَشى
/wašaya/	/">"iwtašā/	/">"i*tašā/	/">"ītašā/

4/1/2- لام ماضي اللفيف المفروق:

أمَّا المكوّن الأخير من مكوّنات اللفيف المفروق (لام الفعل) فتفترض البنية الثلاثية الأصلية لأفعاله أن تأتي على بابين، كما أشرت سلفا، "فَعَلَ /fa<ala/"، و"فَعِلَ /fa<ila/".

غير أن الياء (لام الفعل) في البنية الاستعمالية لصيغة "فَعَلَ /fa<ala/" في اللفيف المفروق قُلِبَت ألفا في رأي النحاة العرب؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها[73]، ومن ثَمَّ التخلُّص من الثِّقل الناشئ عن اجتماع الياء وحركتها والحركة القصيرة (الفتحة) السابقة عليها. يقول ابن عصفور عن علَّة قلب الواو أو الياء ألفا: "وإن كان الفِعْلُ على وزن "فَعَلَ" بفتح العين فإنك تقلب حرف العلَّة ألفًا، ياءً كان أو واوًا ... والسبب في ذلك اجتماع ثِقَل المِثْلَين – أعني فتحة العين واللام– مع ثِقَل الياءِ أو الواو، فقُلِبَت الياء والواو ألفين لخفَّة الألف؛ ولأنها لا تتحرَّك فيزولُ اجتماع المِثْلَينِ"[74].

أما الاستراباذي (ت 686هـ) فيرى أن طلب الخفَّة في قلب الواو أو الياء ألفا ليست علة في غاية المتانة – وفق تعبيره – لأنه إذا تحرَّك ما قبلهما خفَّ ثِقَلهما، والمسوِّغ في رأيه هو كثرة دوران حروف العلَّة في الكلام، والذي يأتي كثيرا في الكلام يحتاج إلى التخفيف، والواو والياء أثقل حروف العلَّة؛ مما سوَّغ قلبهما إلى ما هو أخف منهما وهو الألف، وفي ذلك قال: "اعلم أن علَّة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفا ليست في غاية المتانة؛ لأنهما قلبتا ألفا للاستثقال، على ما يجيء، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثِقَلهما، وإن كانتا أيضا متحركتين ... لكنهما قلبتا ألفا – مع هذا – لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة، لكنَّ كثرة دوران حروف العلة، وهما أثقلها، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة: أي الألف، ولا سيما مع تثاقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفا، وذلك بانفتاح ما قبلهما، لكون الفتحة مناسبة للألف"[75].

ولله در عالم العربية ابن جني (ت 392هـ) الذي جمع فأوعى، وأتى بالمقاصد فأوفى حين قال في علَّة قلب الواو أو الياء ألفا: "إنهما متى تحركتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما، وعَرِيَ الموضع من اللَّبْس، أو أن يكون في معنى ما لا بد من صحة الواو والياء فيه, أو أن يخرج على الصِّحَّة مَنْبَهَة على أصل بابه, فإنهما يُقْلَبَان ألفا"[76].

أما عن تعاطي اللسانيين المُحْدَثِين التغييرات الحادثة في لام الفعل الماضي من اللفيف المفروق فثمة خلافات بينهم: فمنهم من فسَّر إعلال الواو والياء في الأصل الثلاثي للأفعال المعتلَّة – بناء على ما توافر من نتائج علم اللغة المقارن Comparative Linguistics، وما حفظته اللغة من استعمالات – بقانون المخالفة Dissimilation بين الحركات وأشباه الحركات، الذي مرَّ بدوره بأربع مراحل[77]، هي:

(1) مرحلة الصحَّة: وفيها كانت الأفعال المعتلة تُنْطَق كما تُنْطَق الأفعال الصحيحة.

(2) مرحلة التسكين أو ضياع الحركة: وفيها تمَّ الاستغناء عن الحركة القصيرة بعد شبه الحركة الواوية /**w**/ أو اليائية /**y**/؛ بسبب رغبة العربية في التخلُّص من الحركة المزدوجة الصاعدة /**ya**/ في المقطع الصوتي الثالث طلبا للخفَّة.

(3) مرحلة انكماش الحركة المزدوجة: إذ نتج عن استغناء العربية عن الحركة القصيرة في المرحلة السابقة تشكُّل تتابع صوتي كوَّن حركة مزدوجة هابطة /**ay**/، فسعت العربية إلى التخلُّص منها من خلال انكماش الحركة المزدوجة الهابطة إلى حركات ممالة، فتُحَوَّل الحركة المزدوجة مع الواو إلى ضمة طويلة ممالة /**ō**/، وتُحَوَّل مع الياء إلى كسرة طويلة ممالة /**ē**/.

(4) مرحلة الفتح الخالص: وفيها تتحوَّل الحركة الممالة سواء أكانت ضمة طويلة ممالة /**ō**/ أم كسرة طويلة ممالة /**ē**/، الناتجة عن انكماش الحركة المزدوجة في المرحلة الثالثة، إلى فتحة طويلة /**ā**/.

وإذا ما أردنا أن نطبّق المراحل الأربعة السالفة الذكر على نماذج من أفعال اللفيف المفروق؛ بغية التعرف على خطوات تطورها من الصحَّة إلى الإعلال، وقفنا على المخطط الصوتي الآتي:

مرحلة الصحة	مرحلة ضياع الحركة	مرحلة انكماش الحركة المزدوجة	مرحلة الفتح الخالص
wa>aya	wa>ay*	wa>ē	wa>ā
waṣaya	waṣay*	waṣē	waṣā
wa<aya	wa<ay*	wa<ē	wa<ā
Wafaya	wafay*	wafē	wafā
waḳaya	waḳay*	waḳē	waḳā

ففي مرحلة الصحة كانت الأفعال: "وَأى"، و"وَصى"، و"وَعى"، و"وَفى"، و"وَقى"، تُنْطَق مثل الأفعال الصَّحيحة هكذا: "وَأَيَ /wa>a**ya**/"، و"وَصَيَ /waṣa**ya**/"، و"وَعَيَ /wa<aya/"، و"وَفَيَ /wafa**ya**/"، و"وَقَيَ /waḳa**ya**/"، ونتيجة لتجاور شبه الحركة اليائية /**y**/ مع الفتحة القصيرة التالية لها /**a**/ تكوَّنت حركة مزدوجة صاعدة /**ya**/، وطلبا للخفة آثرت العربية التخلص منها من خلال حذف الحركة القصيرة بعد الياء، فأصبحت صورة الأفعال على النحو الآتي: "/wa>**ay***/"، "/waṣ**ay***/"، "/wa<**ay***/)"، "/waf**ay***/"، "/waḳ**ay***/"، غير أن ضياع الحركة القصيرة نتج عنه حركة مزدوجة هابطة تشكَّلت من شبه الحركة اليائية والفتحة القصيرة السابقة عليها /**ay**/، وكانت عُرْضة للانكماش، فتحوَّلت الحركة المزدوجة إلى كسرة طويلة ممالة /**ē**/، التي تحوَّلت بدورها إلى فتحة طويلة /**ā**/، في الصورة التداولية الاستعمالية لهذه الأفعال: "وَأى /wa>**ā**/"، و"وَصى /waṣ**ā**/"، و"وَعى /wa<**ā**/"، و"وَفى /waf**ā**/"، و"وَقى /waḳ**ā**/"، والتي عبر عنها علماؤنا القدامى بالألف.

ومِنَ المُحْدَثين مَنْ فسَّر إعلال الواو والياء في مثل هذه الأفعال بقانون المماثلة Assimilation بين الحركات، فذهب إلى أن شبه الحركة واوية كانت أم يائية تسقط إذا وقعت بين حركتين متماثلتين، وبسقوطها تلتقي حركتان قصيرتان متماثلتان، فتتشكَّل منهما حركة طويلة من جنسهما(78).

وعليه فإن شبه الحركة اليائية في البنية الأصلية لماضي أفعال اللفيف المفروق من باب "فَعَلَ /fa<ala/" وقعت بين حركتين قصيرتين متماثلتين، حركة الصامت الذي قبلها والحركة التالية لها /aya/، وهنا تظهر لنا صعوبة استثقال النطق بشبه الحركة الواقعة بين حركتين؛ مما أدى إلى سقوطها، دون التعويض عنها بشيء، وعندما سقطت شبه الحركة اليائية من بنية الكلمة التقت الفتحة القصيرة التي كانت مصاحبة لشبه الحركة اليائية مع الفتحة القصيرة السابقة عليها فنجم عن التقائهما فتحة طويلة /ā/.

وأما ثبوت الياء في الأفعال على صيغة "فَعِلَ /fa<ila/" في ماضي اللفيف المفروق؛ فعلّته أن شبه الحركة اليائية وقعت بين حركتين غير متماثلتين، ومن ثم انتفت علَّة سقوطها، نحو: "وَجِيَ /wagiya/"، و"وَلِيَ /waliya/".

ووفقا لما سبق نخلص إلى أن:

– الإعلال الحادث في لام ماضي أفعال اللفيف المفروق ترتب عليه خلاف بين القدامى والمُحْدَثِين في وزنها؛ فالقدامى يرون أن وزنها هو "**فَعَلَ** /fa<ala/"؛ استنادا إلى أن الألف المنقلبة عن شبه الحركة اليائية هي لام الفعل، أو قامت مقام لام الفعل، أو أنهم أجروا الوزن على البنية العميقة لهذه الأفعال قبل إعلالها. أما المُحْدَثُون فيرون أن وزن هذه الأفعال هو "**فَعا** /fa<ā/"، وليس "**فَعَلَ** /fa<ala/"؛ بناء على أن شبه الحركة اليائية الممثلة للام الفعل قد حُذِفَت، وأن الفتحة الطويلة التي ظهرت في نهاية هذه الأفعال في صورتها التداولية طارئة على بنية الفعل.

– الألف الطويلة في نهاية ماضي أفعال اللفيف المفروق تمثل نواة مقطع مفتوح طويل (ص ح ح) الذي تشكَّل مع الصامت قبلها؛ ومن ثم فلا صحة بأن صوت المد الطويل يُسْبَق بحركة قصيرة من جنسه، لأن هذا مؤداه أن المقطع الواحد سيحتوي نواتين: قصيرة، وطويلة (ص ح ح ح)، وهو أمر لا وجود له في النظام المقطعي للعربية.

– الألف في نهاية ماضي أفعال اللفيف المفروق عند العرب القدامى حرف ساكن قُلِبَ عن الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعند اللسانيين المُحْدَثين فتحة طويلة /ā/ نتجت عن حذف شبه الحركة اليائية /y/، فالتقت فتحة قصيرة مع مثيلتها (a*a)، وهو وضع صوتي غير مقبول؛ لأن الحركة القصيرة الثانية لا يمكن أن تشكِّل مقطعا صوتيا بمفردها وفقا لخصائص المقطع العربي الذي لا يبدأ بحركة، مما أدَّى إلى امتزاجها مع الفتحة السابقة عليها في حركة واحدة طويلة.

4/2– الفعل المضارع:

يأتي المضارع من اللفيف المفروق في بنيته الافتراضية على زنة "يَفْعِل /yaf<ilu/"، أو "يَفْعَل /yaf<alu/". أما الوزن الأول فإن كتب اللغة ومعاجمها لم تستعمل هذا الأصل الافتراضي، بل ألفيناها تستعمل صورة محذوفة فاؤها ولامها، على حين نجد الصورة التداولية للوزن الآخر سَلِمَت من التغيير الذي طرأ على فاء الصيغة الأولى، غير أن هذا التغيير وجد سبيله في لامها.

ومن ثم فنحن أمام نوعين من التغييرات التي تتعرَّض لها البنية الافتراضية للفيف المفروق في صيغة المضارعة، أولهما يتعلق بالمكوّن الأول الذي يمثِّل فاء الكلمة في الأفعال من بابي "فَعَلَ /fa<ala/ – يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، و"فَعِلَ /fa<ila/ – يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، أما التغيير الآخر فيتعلَّق بلام الكلمة من أفعال اللفيف المفروق.

4/2/1- فاء مضارع اللفيف المفروق:

كان لعلماء العربية القدامى نظرات وآراء حوتها تضاعيف كُتُبِهم عن علَّة حذف فاء الجذر في الأفعال المضارعة من ذوات الواو في باب "فَعَلَ /fa<ala/ – يَفْعِلُ /yaf<ilu/)، أو باب "فَعِلَ /fa<ila/ – يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، وثباتها وعدم حذفها في الأفعال التي فاؤها واو من باب "فَعِلَ /fa<ila/) – يَفْعَلُ /yaf<alu/"، أو ياء من باب "فَعَلَ /fa<ala/ – يَفْعِلُ /yaf<ilu/".

فالخليل بن أحمد (ت 175هـ)، وسيبويه، ومَنْ سار في فلكهما[79] يرون أن العلَّة في حذف الواو في باب الأفعال التي واوها فاء تتمثَّل في استثقال وقوع الواو بين ياء المضارعة المفتوحة وكسرة عين الفعل؛ فحُذِفَت الواو طلبا للخفَّة، يقول العُكْبَرِي (ت 616هـ) في علَّة حذف الواو: "الواو من جنس الضمة، وهي مقدَّرَةٌ بضمَّتين، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها، ووقوعُ الشيء بين شيئين يخالفانه مُسْتَثْقَلٌ يُفَرّ منه، لا سيما إذا غلب الشيئانِ على الشيء الواحد، وَقد وُجِد ذَلِك هَهُنَا"[80]. وعلَّة الحذف ذاتها ذكرها ابن عصفور الذي قال: "وإنَّما حُذِفَتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهما ثقيلتان، فلما انضاف ذلك إلى ثِقَل الواو وجب الحذف"[81].

وأما الأفعال التي جاءت من باب "فَعِلَ /fa<ila/ – يَفْعَلُ /yaf<alu/" من ذوات الواو فلا تحذف فيهن الواو؛ لوقوعها – في رأيهم – بين ياء وفتحة، وذلك لا يوجب حذفها[82].

وكذا تثبت الفاء في الأفعال التي فاؤها ياء من باب "فَعَلَ /fa<ala/ – يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، قال سيبويه: "وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه ...؛ وذلك أن الياء أخفُّ عليهم؛ ولأنهم قد يفرُّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرُّون من الياء إلى الواو فيه؛ وهي أخف ... فلما كان أخف عليهم سلَّموه"[83].

إذن فحذف فاء هذه الأفعال مشروط بشروط ثلاثة، هي: أن تكون حركة الياء الفتحة، وأن تكون عين المضارع مكسورة حُكْمًا أو تقديرا، وأن يكون الحذف في فِعْلٍ لا اسم، فإن اختلَّ شرط من الشروط الثلاثة انتفت علَّة الحذف وثبتت فاء الفعل[84]. ولم تلجأ العربية إلى حذف الياء؛ "لأنَّه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو"[85]، كذلك "لم يجز حذف الكسرة؛ لأنه بها يُعْرَف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو فحُذفت"[86].

ثم حمل العرب بقية صور المضارعة على "يَفْعِل /yaf<ilu/""، فحذفوا فاء الفعل منها؛ لا للاستثقال الناشئ عن قوع الواو بين ياء وكسرة، بل "لئلا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة"[87]. وفي عبارة ابن جني "لتتساوى أحوالُ حروف المضارع في حذف الفاء منها"[88]. وحَمْل ما لا علَّة فيه على ما فيه علَّة "مذهب مطَّرد في كلامهم ولغاتهم, فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشَّيء على حُكْم نظيره؛ لقُرْب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم"[89].

فالعلَّة إذن عند الخليل وأشياعه صوتية تتمثَّل في الثِّقَل الناتج عن وقوع الواو بين ياء وكسرة، على الرغم من أن الكتابة الصوتية تُثْبِت أن شبه الحركة الواوية لم تقع بين ياء وكسرة، بل وقعت بين حركة الياء والصامت الذي بعدها، نحو: "يَوْعِيُ /yaw<iyu/"، و"يَوْفِيُ /yawfiyu/"، و"يَوْلِيُ /yawliyu/".

أما علَّة حذف الواو في باب الأفعال التي الواو فيهن فاء عند المدرسة الكوفية فهي علَّة وظيفيَّة؛ غايتها التمييز بين مضارع الفعل اللازم ومضارع الفعل المتعدِّي؛ فاللازم سَلِمَتْ فاؤه منَ الحذف، أما المتعدِّي فحُذِفَت منه الفاء؛ لأن التَّعدِّي صار عوضا عن حذف الواو[90].

وقد حاول ابن الحاجب (ت 646هـ) التَّوفيق بين العلَّتين الصوتية والوظيفية في حذف الفاء وثباتها في الأفعال التي الواو فيهن فاء أو ياء من خلال ذكر ثلاثة أسباب[91]، يتسم أولها بالطابع الصوتي، وثانيها يغلفه الطابع التداولي الاستعمالي، وثالثها يتصف بالطابع الوظيفي التمييزي.

فالسبب الأول يتمثل في الطبيعة الصوتية لكل من الواو والياء؛ فالواو تتسم بالثِّقل، أما الياء فتتسم بالخفة، ولا يلزم من حَذْف ما هو ثقيل حَذْف ما هو خفيف. أما السبب الثاني فهو كثرة استعمال الأفعال التي فاؤها واو مقارنة بالأفعال التي

فاؤها ياء؛ ومن ثم فلا يلزم من حَذْف ما كثُر حَذْف ما قلَّ. أما السبب ذو الطابع الوظيفي التمييزي فيظهر في أن حذف الواو لا يؤدي إلى اللبس، أما حذف الياء فيؤدي إلى لبس صيغة الماضي بالمضارع، وهذا اللبس لا يتوافر في الأفعال التي فاؤها واو؛ لأن الواو لا تكون حرف مضارعة.

أما علم الأصوات الحديث فيرى أن علَّة حذف فاء الفعل في المضارع المرفوع على زنة "يَفْعِلُ /yaf<ilu/" تتمثَّل في التتابع الصوتي الهابط الناشئ عن تجاور الحركة القصيرة (الفتحة) /**a**/ مع شبه الحركة الواوية /**w**/، فتتشكَّل الصورة الصوتية /**aw**/ في المقطع الأول من الكلمة /**yaw**/؛ وهذا التتابع الصوتي ترفضه العربية؛ لثقل الانتقال من شبه الكسرة (الياء)، إلى الفتحة القصيرة، إلى شبه الضمة (الواو)، وهنا تتدخل قوانين الإعلال بالحذف، فتحذف شبه الحركة الواوية /**w**/، ولا تعوِّض عنها شيئا.

ولعل سائلا يسأل لمَ اختصَّت العربيةُ شبهَ الحركة الواوية بالحذف دون جارتيها شبه الحركة اليائية السابقة لها والحركة القصيرة التالية لها؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إن العربية في سبيلها للتخلص من ثِقَل الانتقال الحادث في المقطع الصوتي /yaw/ كانت أمام ثلاثة خيارات، الأول: قلب شبه الحركة اليائية أو حذفها، غير أنها لم تلجأ لهذا الخيار؛ لأن الياء جاءت لعلة وظيفية؛ إذ تمثل في الصيغة مورفيم المضارعة؛ فتُرِكَت على هيئتها. والخيار الثاني: حذف الفتحة القصيرة، ولم تفعل العربية ذلك؛ لخفة الفتحة مقارنة بشبه الكسرة (الياء) وشبه الضمة (الواو)، كما أن حذفها ينجم عنه التقاء صامتين في مقطع واحد، وهو أمر مرفوض في بنية المقطع العربي إلا في حالة الوقف؛ فتركوها على حالها. والخيار الثالث: قلب شبه الحركة الواوية أو حذفها، ولم تلجأ العربية إلى قلب الواو ياء في هذا الموضع لعلة تمييزية؛ منعا للبس بين مضارع اللفيف المفروق الواوي ومضارع اللفيف المفروق اليائي، كما لم تقلب شبه الحركة الواوية ألفا؛ لتعذر التقاء ثلاث حركات متماثلات (حركة الفتحة والفتحة الطويلة) في مقطع واحد؛ وهو أمر مرفوض في نظامها المقطعي؛ إذ يؤدي إلى تشكُّل مقطع من نوع (ص ح ح ح) الذي لا وجود له في العربية، ومن ثم لم يكن من سبيل أمام العربية إلا حذف شبه الحركة الواوية.

فأفعال مثل: "وَأَيَ /wa>aya/"، و"وَدَيَ /wadaya/"، و"وَشَيَ /wašaya/"، و"وَصَيَ /waṣaya/"، و"وَعَيَ /wa<aya/"، و"وَفَيَ /wafaya/"، و"وَلِيَ /waliya/"، تصاغ في الأصل على زِنَة "يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، أي: "يَوْئِيُ /yaw>iyu/"، و"يَوْدِيُ /yawdiyu/"، و"يَوْشِيُ /yawšiyu/"، و"يَوْصِيُ /yawṣiyu/"، و"يَوْعِيُ /yaw<iyu/"، و"يَوْفِيُ /yawfiyu/"، و"يَوْلِيُ /yawliyu/"، ثم تُحْذَف شبه الحركة الواوية من المقطع الصوتي الأول؛ تخلصا من الحركة المزدوجة الهابطة /**aw**/ دون تعويض، مع ملاحظة أن المقطع الصوتي يتحوَّل من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص) إلى مقطع قصير مفتوح (ص ح) كما هو موضح في المخطط الصوتي الآتي:

وجود الفاء في البنية الأصلية	حذف الفاء في البنية الاستعمالية
يَوْئِيُ /ya**w**/>i/yu/	يَئِيُ /ya/>i/yu/
يَوْدِيُ /ya**w**/di/yu/	يَدِيُ /ya/di/yu/
يَوْشِيُ /ya**w**/ši/yu/	يَشِيُ /ya/ši/yu/
يَوْصِيُ /ya**w**/ṣi/yu/	يَصِيُ /ya/ṣi/yu/
يَوْعِيُ /ya**w**/<i/yu/	يَعِيُ /ya/<i/yu/
يَوْفِيُ /ya**w**/fi/yu/	يَفِيُ /ya/fi/yu/
يَوْلِيُ /ya**w**/li/yu/	يَلِيُ /ya/li/yu/

ولا يجد الإعلال بالحذف سبيله إلى فاء صيغة المضارع الواوي من باب "فَعِلَ /fa<ila/– يَفْعَلُ /yaf<alu/"، وفاء المضارع اليائي من باب "فَعَلَ /fa<ala/– يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، إذ لم تتخلص العربية من التتابع الصوتي الهابط الذي

يتشكَّل في فائهما. ومثالنا الفعلان: "وَجِيَ /wagiya/"، و"يَدَيَ /yadaya/" اللذان يصاغان في بنيتهما الافتراضية حالة الرفع على زِنَة "يَفْعَلُ /yaf<alu/"، أي: "يَوْجَيُ /yawgayu/"، و"يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، أي: "يَيْدِيُ /yaydiyu/". فعلى الرغم من تجاور الفتحة القصيرة /a/ مع شبه الحركة الواوية /w/ في فاء الفعل الأول وتكوُّن التتابع الصوتي الهابط /aw/، وتجاور الفتحة القصيرة /a/ مع شبه الحركة اليائية /y/ في فاء الفعل الآخر وتشكُّل التتابع الصوتي الهابط /ay/، فإن العربية حافظت على كلٍّ منهما، وهنا نجد أنفسنا أمام تساؤل مؤداه هل ثمة مسوغ في احتفاظ كلا الفعلين بشبه الحركة واوية كانت أم يائية؟

فالفعل الأول "يَوْجَيُ /yawgayu/" احتفظ بشبه الحركة الواوية وذلك لاعتبارين، أولهما: أن القياس فيه حذف الفاء في المضارع، لكنه شذَّ على القياس وجاء على الأصل؛ لندرته وقلة دورانه في الاستعمال، والآخر: لو حُذِفَت شبه الحركة الواوية من بنية هذا الفعل لالتبس مضارعه بمضارع الفعل (جاء) في حالة تسهيل الهمز وغياب علامات التشكيل.

أما الفعل الآخر "يَيْدِيُ /yaydiyu/" فاحتفظ بشبه الحركة اليائية في المقطع الصوتي الأول منه رغم تشكُّل المزدوج الحركي الهابط /ay/ لاعتبارات، أولها: الطبيعة الصوتية للياء التي تتسم بالخفة مقارنة بالطبيعة الصوتية للواو التي تتسم بالثقل. وثانيها: التفريق بين مضارع اللفيف المفروق اليائي وماضيه؛ إذ لو حذفت شبه الحركة اليائية لالتبس الماضي منه بالمضارع، وكذا التفريق بين مضارعه ومضارع الفعل "وَدَيَ /wadaya/" الذي يكون على "يَدِيُ /yadiyu/"، وأخيرا شذوذه على القياس ومجيئه على الأصل؛ لندرته وقلة دورانه في الاستعمال.

4/2/2- لام مضارع اللفيف المفروق:

في الواقع الاستعمالي نقف أمام صورتين صوتيتين للام في مضارع اللفيف المفروق: صورة الياء، نحو: الفعل "يَصي /yaṣī/"، و"يَفي /yafī/"، وغيرهما، وصورة الألف، نحو: الفعل "يَوْجى /yawgā/".

وهاهنا يتبادر إلى الذهن عدَّة تساؤلات، منها: هل هاتان الصورتان الصوتيتان تمثِّلان حقًّا لام الفعل، أم أن الأصل فيهما قد حُذِفَ؟ وهل صورة الألف منقلبة عن أصل كما ذهب علماؤنا القدامى أم أنها غير ذلك؟ وماذا حدث لحركة لام الفعل في حالاته الإعرابية المختلفة، وهل لهذه الحركة الإعرابية دور في تفسير التغيرات الصوتية الطارئة على لام مضارع اللفيف المفروق؟

لقد أجاب القدماء عن هذه الأسئلة في أثناء حديثهم عن مضارع الفعل الناقص الذي اتّخذوه مثالا لما يحدث في مضارع اللفيف، فقالوا إن حكم المضارع من هذه الأفعال إن كان ماضيه على "فَعَلَ /fa<ala/" فإن مضارعه إن كان من ذوات الياء يأتي على "يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، وإن كان ماضيه على "فَعِلَ /fa<ila/" فإن مضارعه يأتي على "يَفْعَلُ /yaf<alu/" إلَّا ما شذَّ[92]؛ والمسوِّغ الصوتي في رأيهم تحرُّك حرف العلَّة وفتح ما قبله، فينقلب ألفا على قياس الصَّحيح[93].

وفي سياق الحديث نفسه ميَّزوا بين الحالات الإعرابية المختلفة للبنائَيْن، أما البناء الأول "يَفْعِلُ /yaf<ilu/" فله ثلاث حالات، هي:

– الرفع، وعلامته الضم المقدَّر؛ للثِّقَل، قال ابن السَّرَّاج (ت 316هـ): "وإنَّما امتنع من ضم الياء والواو؛ لأنَّها تثقل فيهما"[94]. أما ابن يعيش ففصَّل قائلا: "فعلامة الرفع ضمَّة مقدَّرة؛ استثقل اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحذفت، والنِّيَّة فيهما الحركة"[95].

– الجزم، وعلامته حذف حرف العلة؛ وعلَّة الحذف في رأيهم أن الجازم لم يصادف "حركة يحذفها، فحُذِفَتِ الياء والواو؛ لأنَّ الحركة منهما، وليكون للجزم دليل"[96]. أي: "لئلَّا يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقِيَتِ الياء والواو"[97].

– النصب، وعلامته فتح الآخر، أي: الواو والياء، وقد سوَّغ ظهور الفتح خفتّه[98].

وأما البناء الآخَر "يَفْعَلُ /yaf<alu/" فإنَّ حرف إعرابه الألف لم يظهر فيه علامة رفع ولا نصب؛ لتعذر الحركة في الألف[99]، وفي حالة الجزم تُحْذَف الألف؛ "لمعاقبتها الحركة. فكما أنَّ الجازم يَحْذِف الحركة، فكذلك ما عاقبها"[100].

ومجمل القول في مذهب القدماء في لام مضارع اللفيف المفروق يتمثَّل في:

– قياس مضارع اللفيف المفروق على ماضيه؛ ومن ثَمَّ فلا حذف في لام المضارع عند الميزان الصرفي. أي أن صورة الياء في آخر مضارع اللفيف المفروق تمثِّل لام الفعل، وكذا صورة الألف بيد أنها منقلبة عن أصل يائي لتوافُر شروط قلبها.

– أن مضارع اللفيف المفروق اليائي تُحْذَف حركة آخره في حالة الرفع؛ لاستثقال الياء مع الضمة، وفي حالة النصب تَثْبُتُ الحركة الإعرابية على آخره؛ لخفة الفتحة مع الياء، أما ما كان حرف إعرابه الألف فلا تظهر فيه علامة رفع ولا نصب؛ لتعذُّر تحريك الألف، وفي حالة جزم مضارع اللفيف المفروق تُحْذَف الياء والألف من آخره.

أما علم اللغة الحديث فقدَّم في ضوء قوانينه الصوتية إجابات تباينت مع ما ذهب إليه القدماء؛ إذ يرى أن لام المضارع اللفيف المفروق في بِنْيَتَيْه العميقتين حالة الرفع "يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، أو "يَفْعَلُ /yaf<alu/" قد حُذِفت في الواقع التداولي، وأن الصورتين الصوتيتين اللتين تظهران في البنية السطحية في نهاية مضارع اللفيف المفروق المرفوع لا تمثِّلان على وجه الحقيقة لام الفعل، بل هما حركة طويلة /ī/ أو /ā/ ناتجة عن حدوث مماثلة بين حركة عين الفعل وحركة الضمة التي هي علامة الرفع؛ حيث تُقلب الضمة إلى حركة مماثلة لحركة عين الفعل السابقة لشبه الحركة اليائية، ونتيجة لهذا الوضع الصوتي تضْعُفُ شبه الحركة اليائية؛ لوقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين فتسقط، فتلتقي الحركتان القصيرتان، وينجم عن التقائهما تشكُّل حركة طويلة، إما كسرة طويلة /ī/، وإما فتحة طويلة /ā/، وذلك على النحو الآتي:

البنية العميقة للفعل المرفوع	حدوث المماثلة بين حركة عين الفعل والحركة الإعرابية	سقوط شبه الحركة اليائية /y/	تشكُّل الحركة الطويلة
/ya/>i/y**u**/	/ya/>**i**/y**i**/	/ya/>**ii**/	/ya/>**ī**/
/yaw/ga/y**u**/	/yaw/g**a**/y**a**/	/yaw/g**aa**/	/yaw/g**ā**/
/ya/ši/y**u**/	/ya/ši/y**i**/	/ya/šii/	/ya/šī/
/ya/ṣi/y**u**/	/ya/ṣ**i**/y**i**/	/ya/ṣii/	/ya/ṣī/
/ya/<i/y**u**/	/ya/<**i**/y**i**/	/ya/<ii/	/ya/<ī/
/ya/fi/y**u**/	/ya/fi/y**i**/	/ya/fii/	/ya/fī/
/ya/li/y**u**/	/ya/li/y**i**/	/ya/lii/	/ya/lī/

وثمة تفسير صوتي آخر لما حدث للام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع يفترق عن التفسير الأول في المسوِّغ ويقرُب معه في النتيجة، وهذا التفسير مؤسَّس على أثر الحركة المزدوجة، ومؤدَّاه أنه نشأ عن علاقة المجاورة بين شبه الحركة اليائية /y/ التي تمثِّل لام الفعل، والضمة القصيرة التالية لها /u/ التي تمثِّل الحركة الإعرابية، تكوُّن الحركة المزدوجة الصاعدة /yu/ في المقطع الصوتي الأخير من البنية العميقة، وهو وضع مرفوض؛ للثِّقَل الناشئ عند النطق به، فتسعى اللغة للتخلص من هذا الوضع المرفوض بوسيلتين:

الأولى: حذف شبه الحركة اليائية /y/ من الحركة المزدوجة الصاعدة /yu/، ثم تنضم الحركة الإعرابية /u/، التي لا يمكن أن تشكِّل مقطعا قائما بذاته، إلى المقطع الذي قبلها؛ لأن النظام المقطعي في العربية لا يبدأ بحركة، ثم تحدث

المماثلة بين الحركة الإعرابية وحركة عين الفعل السابقة لشبه الحركة اليائية؛ فتلتقي الحركتان القصيرتان المتماثلتان في حركة طويلة واحدة، إما كسرة طويلة /ī/ في بنية المضارع مكسور العين، وإما فتحة طويلة /ā/ في بنية المضارع مفتوح العين، كما في المخطط الصوتي الآتي:

البنية العميقة للفعل المرفوع	سقوط شبه الحركة اليائية /**y**/	انضمام الحركة الإعرابية للمقطع السابق	المماثلة بين الحركتين	تشكُّل الحركة الطويلة
/ya/>i/y**u**/	/ya/>**i**/**u**/	/ya/>**iu**/	/ya/>**ii**/	/ya/>**ī**/
/yaw/ga/y**u**/	/yaw/g**a**/**u**/	/yaw/g**au**/	/yaw/g**aa**/	/yaw/g**ā**/
/ya/ši/y**u**/	/ya/ši/**u**/	/ya/š**iu**/	/ya/š**ii**/	/ya/š**ī**/
/ya/ṣi/y**u**/	/ya/ṣ**i**/**u**/	/ya/ṣ**iu**/	/ya/ṣ**ii**/	/ya/ṣ**ī**/
/ya/<i/y**u**/	/ya/<**i**/**u**/	/ya/<**iu**/	/ya/<**ii**/	/ya/<**ī**/
/ya/fi/y**u**/	/ya/fi/**u**/	/ya/fi**u**/	/ya/fi**i**/	/ya/fī/
/ya/li/y**u**/	/ya/li/**u**/	/ya/li**u**/	/ya/li**i**/	/ya/lī/

الأخرى: حذف التتابع الصوتي الصاعد بأكمله /yu/، بيد أن في الحذف إجحافا ببنية الفعل؛ لأنه سيلتبس بالمجزوم من هذه الأفعال كما يظهر في الصورة الثانية من المخطط الصوتي الآتي، فتلجأ اللغة إلى التعويض عن المحذوف بإطالة حركة عين الفعل، سواء أكانت كسرة قصيرة /i/ أم فتحة قصيرة /a/، كما هو موضَّح فيما يأتي:

البنية الأصلية	حذف الحركة المزدوجة الصاعدة /yu/	البنية الاستعمالية
/ya/>i/y**u**/	/ya/>i*/	/ya/>**ī**/
/yaw/ga/y**u**/	/yaw/ga*/	/yaw/g**ā**/
/ya/ši/y**u**/	/ya/ši*/	/ya/š**ī**/
/ya/ṣi/y**u**/	/ya/ṣi*/	/ya/ṣ**ī**/
/ya/<i/y**u**/	/ya/<i*/	/ya/<**ī**/
/ya/fi/y**u**/	/ya/fi*/	/ya/fī/
/ya/li/y**u**/	/ya/li*/	/ya/lī/

وخلاصة القول فيما يحدث للام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع بين علمائنا القدامى وعلم اللغة الحديث يتمثل في:

– الصورة اليائية التي تظهر في آخر البنية الاستعمالية لهذه الأفعال هي شبه حركة يائية عند علمائنا القدامى، وحركة طويلة /ī/ عند المُحْدَثِين. أما صورة الألف في الفعل "يَوْجَى /yawgā/" فمنقلبة عن ياء عند القدامى؛ لتحقق شروط قلبها، وهي حركة طويلة /ā/ عند المُحْدَثين.

– لام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع لم تُحْذَفْ عند علمائنا القدامى؛ ومن ثم فوزنه "يَعِل /ya<ilu/" لمكسور العين، و"يَفْعَل /yaf<alu/" لمفتوح العين، أما المُحْدَثون فيرون أن لام الفعل قد سقطت؛ ومن ثم يسقط ما يقابلها في الميزان، وعليه فوزن مضارع اللفيف المفروق مكسور العين "يَعي /ya<ī/"، ووزن مفتوح العين "يَفْعى /yaf<ā/".

– ثمة تغيير في المقاطع الصوتية بين البِنْيَتَيْن العميقة والاستعمالية (الصورة النهائية)؛ إذ تغيَّرت المقاطع الصوتية في صيغة "يَعِل /ya<ilu/" في الأفعال مكسورة العين من ثلاثة مقاطع من نوع المقطع القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين

في البنية الاستعمالية هما: مقطع قصير مفتوح (ص ح)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح). كما تغيرت المقاطع الصوتية في صيغة "يَفْعَلُ /yaf<alu/" من ثلاثة مقاطع: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطعين من القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين في البنية الاستعمالية: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح).

– في ضوء التشكيل الصوتي لبنية مضارع اللفيف المفروق حالة الرفع فالأصوب عند إعراب مكسور العين أن نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة في آخره، وليس الضمة المقدَّرة على الياء؛ لأن آخره ليس ياء، وإنما كسرة طويلة /ī/. وعند إعراب المضارع مفتوح العين نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة في آخره، وليس الضمة المقدَّرة على الألف؛ لأن آخره ليس ألفا، وإنما فتحة طويلة /ā/.

أما في حالة الجزم، فعلماؤنا القدامى رأوا أن علامة جزم مضارع اللفيف المفروق حذف حرف العلَّة كما ذكرنا من قبل، بيد أن علم اللغة الحديث له تفسير آخر في ضوء التشكيلات الصوتية لمضارع اللفيف المفروق على مستوى البنية العميقة أو البنية السطحية مؤدَّاه أن الذي حدث في حالة الجزم إما حذف للمقطع الأخير من البنية العميقة، وإما تقصير للصائت الطويل من البنية السطحية.

وينطلق التفسير الصوتي لحذف المقطع الأخير من البنية العميقة لمضارع اللفيف المفروق، التي تشكَّل مقطعها الأخير /yu/ من شبه حركة يائية تمثِّل لام الفعل /y/، وحركةً إعرابيةً تمثِّل حالة الرَّفع /u/، وعند دخول أدوات الجزم على البنية العميقة لهذه الأفعال يتم الوقف على لامها بالسكون، قياسا على جزم الفعل المضارع صحيح الآخر الذي ذكر علماؤنا العرب القدامى أن علامة جزمه السكون، والسكون معناه حذف الحركة الإعرابية، وهنا نجد أنفسنا أمام محذور في البنية المقطعية للفعل، وهو تشكُّل المقطع الأخير من شبه صامت منفرد /y/، وهو أمر غير مقبول في تشكيل المقاطع العربية، وللتخلص من هذا المحذور تُضَم شبه الحركة اليائية إلى المقطع السابق، الذي ينتج عنه تشكُّل مزدوج حركي هابط إما /ay/، وإما /iy/، وللتخلص من هذا المزدوج يتم إسقاط شبه الحركة اليائية، مع ملاحظة أن الحركة الأخيرة هي حركة عين الفعل، وليست تقصيرا من الحركة الطويلة. ويمكن توضيح ما سبق من خلال المخطط الصوتي الآتي:

البنية العميقة للفعل قبل الإعلال بالحذف	الوقف على لام الفعل لدخول الأداة الجازمة	انضمام شبه الصامت المنفرد للمقطع السابق	حذف شبه الحركة اليائية من المزدوج	الصورة النهائية للفعل
/yaw/ga/**yu**/	/yaw/ga/**y**/	/yaw/g**ay**/	/yaw/**ga**/	/yaw/**ga**/
/ya/ṣi/**yu**/	/ya/ṣi/**y**/	/ya/ṣ**iy**/	/ya/**ṣi**/	/ya/**ṣi**/
/ya/<i/**yu**/	/ya/<i/**y**/	/ya/**<iy**/	/ya/**<i**/	/ya/**<i**/
/ya/fi/**yu**/	/ya/fi/**y**/	/ya/f**iy**/	/ya/**fi**/	/ya/**fi**/
/ya/ḳi/**yu**/	/ya/ḳi/**y**/	/ya/ḳ**iy**/	/ya/**ḳi**/	/ya/**ḳi**/
/ya/li/**yu**/	/ya/li/**y**/	/ya/l**iy**/	/ya/**li**/	/ya/**li**/

والتفسير الصوتي لتقصير الصائت الطويل مؤسَّس على البنية السطحية لأفعال مضارع اللفيف المفروق قبل الإعلال بالحذف، إذ انتهت هذه البنية بصائت طويل، إما فتحة طويلة /ā/، وإما كسرة طويلة /ī/، وهذا الصائت الطويل مؤلَّف من حركتين قصيرتين من جنسه، وعند دخول أداة الجزم على هذه الأفعال فإن علامة جزمها تقصير الصائت الطويل؛ أي: حذف حركة قصيرة.

وقد لجأت العربية إلى تقصير الصائت الطويل ولم تلجأ إلى حذفه كاملا؛ إذ يترتب على حذفه كاملا تشكُّل المقطع

الأخير من بنية الفعل من صامت منفرد، وهذا أمر لا مسوِّغ له في النظام المقطعي للغة العربية. ويمكن توضيح ما سبق من خلال المخطط الصوتي الآتي:

البنية السطحية للفعل قبل الإعلال بالحذف	دخول أداة الجزم على الفعل	تقصير الحركة الطويلة	الصورة النهائية للفعل
/yaw/g**ā**/	/lam/+/yaw/g**aa**/	/lam/+/yaw/g**a**/	/yaw/g**a**/
/ya/ṣ**ī**/	/lam/+/ya/ṣ**ii**/	/lam/+/ya/ṣ**i**/	/ya/ṣ**i**/
/ya/**<ī**/	/lam/+/ya/**<ii**/	/lam/+/ya/**<i**/	/ya/**<i**/
/ya/f**ī**/	/lam/+/ya/f**ii**/	/lam/+/ya/f**i**/	/ya/f**i**/
/ya/ḳ**ī**/	/lam/+/ya/ḳ**ii**/	/lam/+/ya/ḳ**i**/	/ya/ḳ**i**/
/ya/l**ī**/	/lam/+/ya/l**ii**/	/lam/+/ya/l**i**/	/ya/l**i**/

بقي أن نشير هاهنا إلى مسألة تتصل بمضارع اللفيف المفروق المجزوم حالة الوقف عليه، هل إلحاق هاء السَّكْت به واجبة أم جائزة[101]؟ لقد اختلف علماؤنا القدامى في هذه المسألة، فذهب سيبويه إلى وجوب إلحاق هاء السَّكْت في الوقف على مضارع اللفيف المفروق المجزوم؛ ومسوغ الوجوب أن عدم إلحاقها بهذه الأفعال مع تسكين أواخرها حالة الوقف يعد إجحافا ببنيتها؛ إذ حُذِفَ منها حرفان، فاؤها ولامها. يقول سيبويه: "وأمَّا لا تَقِهْ مِنْ وَقَيْتُ، وإنْ تَعِ أَعِهْ مِنْ وَعَيْتُ، فإنَّه يلزمها الهاء في الوقف من تَرْكِهَا في الخْش؛ لأنَّه مُجْحفٌ بها، لأنَّها ذَهَبَتْ منها الفاءُ واللامُ، فكرهوا أنْ يسكنوا في الوقف فيقولوا: إنْ تَعِ أَعْ، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف"[102]. وقد وافقه غير واحد من علمائنا القدامى ومنهم ابن مالك (ت 672هـ) الذي نظم قائلا:

وَقِفْ بِـ"هَا" ٱلسَّكْتِ عَلَى ٱلفِعْلِ ٱلمُعَلّْ بِحَـــذْفِ آخِـــرٍ كَـــ"أَعْطِ مَـــنْ سَـــأَلْ"

وَلَـيْسَ حَتْمًـا فِـي سِـوَى مَـا كَـ"عِ" أَوْ كَـ"يَعِ" مَجْزُومًـا فَـرَاعِ مَـا رَعَـوْا[103]

ومن العلماء من ردَّ سيبويه، وذكر أن الفعل قد قوي بحرف المضارعة فلا وجوب في إلحاق هاء السَّكْت، يقول الثمانيني (ت 442هـ): " فإذا دخل حرفُ المضارعة على هذا الفعل كقولهم: "إنْ تَقِ أَقِ" فَمنهم مَنْ يُلْحِقُ الهاء فيقول: "إنْ تَقِ أَقِهْ"، ومنهم مَنْ يقول: قد قَوِيَ الفِعْلُ بحرف المضارعة فليس تَلْزَم الهاء"[104]. وقد عارض ابنُ هشام (ت 761هـ) ابنَ مالك، قائلا: "وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نَحْو: ﴿ولَمْ أَكُ﴾[105]، ﴿وَمَنْ تَقِ﴾[106]، بِتَرْك الهاء"[107].

وإذا تناولنا المسألة من الناحية المقطعية قبل لَحاق هاء السكت بهذه الأفعال وجدنا أن بنيتها المقطعية حالة الوقف مستساغة مقبولة؛ إذ تتشكَّل من مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، وهو مقطع مقبول في الوقف.

وفي حالة نصب مضارع اللفيف المفروق، وهي الحالة الأخيرة من حالاته الإعرابيَّة، فإن علامة نصبه على ما ذكره علماؤنا القدامى[108] ظهور الفتحة فيما آخره ياء، وعدم ظهورها فيما آخره ألف. وثبوت الحركة الإعرابية سوَّغه في رأيهم خفة الفتحة على الياء، وعدم ثبوتها مرده التَّعذُّر، أي: استحالة تحريك الألف.

وفي ضوء علم اللغة الحديث إذا نظرنا إلى المقطع الصوتي الأخير من البنية العميقة لمضارع اللفيف المفروق حالةَ النصب ألفينا حركة مزدوجة صاعدة /ya/ ناتجة عن مجاورة شبه الحركة اليائية /y/ التي تمثِّل لام الفعل، والفتحة القصيرة التالية لها /a/ التي تمثِّل الحركة الإعرابية. غير أن هذا التشكيل الصوتي يختلف في البنية الاستعمالية، ففي المضارع مكسور العين تبقى شبة الحركة اليائية، أما المضارع مفتوح العين فتُحْذَف شبة الحركة اليائية! فهل ثمة مسوغ صوتي وراء هذا الإبقاء وذاك الحذف؟!

والإجابة عن هذا التساؤل تتمثل في أن ثبوت شبه الحركة اليائية في البنيتين العميقة والاستعمالية لمضارع اللفيف المفروق مكسور العين سوغَّه وقوع شبه الحركة اليائية بين حركتين غير متماثلتين: حركة عين الفعل (الكسرة) /i/ وحركة إعرابه (الفتحة) /a/. ولعل سائلا يسأل لماذا لم تحدث المماثلة بين الحركتين هاهنا كما حدثت حالةَ الرفع بين الكسرة والضمة؟ أقول لو حدثت هذه المماثلة لم يكن هناك دلالة تمييزية بين أفعال اللفيف المفروق حالة رفعها وحالة نصبها.

أما في البنية العميقة لمضارع اللفيف المفروق مفتوح العين فقد وقعت شبه الحركة اليائية بين حركتين متماثلتين: حركة الفتحة التي تمثل حركة عين الفعل وحركة الفتحة التي تمثل الحركة الإعرابية، ومن ثم تضعف شبه الحركة اليائية فتسقط، ثم تنضم الحركة الإعرابية إلى حركة عين الفعل فتكون فتحة طويلة. والعلة الصوتية في انضمام الحركة الإعرابية (الفتحة) إلى حركة عين المضارع تكمن في أن الفتحة، وهي حركة قصيرة، لا يمكن وفقا لنظام المقاطع العربية أن تشكل مقطعا صوتيا قائما بذاته، فلذا انضمت للمقطع الصوتي السابق عليها.

ونخلص مما سبق إلى:

– في حالة النصب تثبت لام مضارع اللفيف المفروق مكسور العين، ومن ثم فوزنه "يَعِلَ /ya<ila/"، أما مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين فتحذف لام الفعل، ويأتي على زنة "يَفْعى /yaf<ā/".

– ثمة تغير واختلاف في المقاطع الصوتية بين بنية مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين ومكسوره، ففي مكسور العين نقف على ثلاثة مقاطع صوتية من المقطع القصير المفتوح (ص ح)، سواء أكان هذا في البنية العميقة أم في البنية الاستعمالية. أما مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين فقد حدث تغيُّر في مقاطعه الصوتية بين بنيتيه العميقة والاستعمالية؛ إذ تشكلت الأولى من ثلاثة مقاطع صوتية: مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ص)، ومقطعين من القصير المفتوح (ص ح)، أما البنية الاستعمالية فقد تشكلت من مقطعين صوتيين: مقطع طويل مغلق بصامت (ص ح ص)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح).

– في ضوء التشكيل الصوتي لبنية مضارع اللفيف المفروق حالة النصب فالأصوب عند إعراب مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين أن نقول إنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة في آخره، وليس الفتحة المقدَّرة على الألف؛ لأن آخره ليس ألفا، وإنما فتحة طويلة /ā/.

4/3- فعل الأمر:

يُصَاغ فعل الأمر في العربية من بنية الفعل المضارع المجزوم مع حذف مورفيم المضارعة؛ لأن ما مضى لا يُؤْمَر به، فإن كانت فاء الفعل من المضارع متحركة فلا نحتاج إلى اجتلاب ألف الوصل، أما إن كانت ساكنة جيء بألف الوصل؛ للتخلص من البدء بالساكن الذي لا يسمح به النظام المقطعي للعربية، وفعل الأمر حكمه أن يُبْنَى[109] على ما يُجْزَم به مضارعه[110]. ومن ثم فإن صيغة الأمر من اللفيف المفروق ستعتريها التغييرات نفسها التي حدثت في صيغة مضارعه، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

إذا كانت البنية الافتراضية للفعل المضارع المجزوم من اللفيف المفروق على زنة "يَفْعِلْ /yaf<il/" بكسر العين، فإن بنية الأمر الافتراضية ستكون على زنة "اِفْعِلْ /if<il"<"/"، التي تظهر في الواقع الاستعمالي على زنة "عِ /<i/" في حالة الوصل، أو "عِهْ /<ih/" في حالة الوقف.

وتفسير ذلك من الناحية الفونولوجية أنه بعد حذف سابقة المضارعة من بنية الفعل كانت فاء الجذر ساكنة؛ ولأن من سمات المقطع العربي عدم البدء بالساكن اجتلبت ألف الوصل للتخلص من هذا المحذور الصوتي، وبما أن حركة عين الفعل الكسرة جاءت ألف الوصل مكسورة وهذا هو الأصل فيها[111]، غير أن ألف الوصل المكسورة شَكَّلَت مع شبه الحركة الواوية حركة مزدوجة هابطة /iw"<"/، وهو تتابع صوتي مرفوض؛ فلجأت العربية إلى التخلص منه عن طريق حذف شبه الحركة الواوية /w/، والذي ترتب عليه حذف الألف الموصولة؛ لزوال العلة الصوتية التي كانت مسوغا لاجتلابها.

وليس هذا التغيير الوحيد الحادث في صيغة الأمر من اللفيف المفروق، فهناك تغيير آخر يطرأ عليه، يتمثل في تحويل الحركات الطويلة إلى حركات قصيرة، وبتعبير آخر حذف حركة قصيرة من آخره، إعمالا لقاعدة أن فعل الأمر يُبْنَى على ما يُجْزَم به مضارعه، وهذا ما يوضحه المخطط الصوتي الآتي:

البنية الافتراضية للأمر /if<il"<"/	بنية الأمر بعد سقوط شبه الحركة الواوية /w/	بنية الأمر بعد سقوط ألف الوصل /i"<"/	البنية التداولية للأمر بعد سقوط شبه الحركة اليائية /y/	البنية التداولية للأمر حالة الوقف
اِوْرِيْ	اِ*رِيْ	رِيْ	رِ	رِهْ
/iwriy"<"/	/i*riy"<"/	/riy/	/ri/	/rih/
اِوْشِيْ	اِ*شِيْ	شِيْ	شِ	شِهْ
/iwšiy"<"/	/i*šiy"<"/	/šiy/	/ši/	/ših/
اِوْصِيْ	اِ*صِيْ	صِيْ	صِ	صِهْ
/iwṣiy"<"/	/i*ṣiy"<"/	/ṣiy/	/ṣi/	/ṣih/
اِوْعِيْ	اِ*عِيْ	عِيْ	عِ	عِهْ
/iw<iy"<"/	/i*<iy"<"/	/<iy/	/<i/	/<ih/
اِوْفِيْ	اِ*فِيْ	فِيْ	فِ	فِهْ
/iwfiy"<"/	/i*fiy"<"/	/fiy/	/fi/	/fih/
اِوْقِيْ	اِ*قِيْ	قِيْ	قِ	قِهْ
/iwkiy"<"/	/i*kiy"<"/	/kiy/	/ki/	/kih/
اِوْلِيْ	اِ*لِيْ	لِيْ	لِ	لِهْ
/iwliy"<"/	/i*liy"<"/	/liy/	/li/	/lih/
اِوْنِيْ	اِ*نِيْ	نِيْ	نِ	نِهْ
/iwniy"<"/	/i*niy"<"/	/niy/	/ni/	/nih/

فالعمود الأول من المخطط يوضِّح بعضا من أفعال الأمر من اللفيف المفروق في صيغتها الافتراضية أو الأصلية "اِفْعِلْ /if<il"<"/، التي اشْتُقَّت من بنية المضارع المجزوم "يَفْعِلْ /yaf<il/" بعد حذف حرف المضارع، والاستعانة بألف الوصل المكسورة توصلا للنطق بالساكن. أما العمود الثاني فيوضِّح صورة أفعال الأمر بعد حذف شبه الحركة الواوية /w/ من المقطع الأول /iw"<"/ تخلصا من التتابع الصوتي الهابط /iw/. ويبيّن العمود الثالث صورة الأفعال بعد الاستغناء عن ألف الوصل المكسورة؛ لزوال المسوّغ الصوتي التي جاءت من أجله. ويوضِّح العمود الرابع صورة هذه الأفعال بعد حذف شبه الحركة اليائية /y/؛ إعمالا لقاعدة بناء فعل الأمر، وهنا تكون بنية الأمر من اللفيف المفروق مؤلَّفة من مقطع وحيد هو مقطع قصير مفتوح (ص ح)، وهو مقطع تسمح به العربية في حالة وصل الكلام. أما في حالة الوقف فهو مقطع مرفوض؛ لأن النظام المقطعي في العربية لا يقف على حركة قصيرة، بل يقف إما على ساكن، وإما على حركة طويلة، ومن ثم سيكون هذا المقطع عرضة للتغيير، فتسقط حركته القصيرة – وهي حركة بنائية – فتصبح صورة الأفعال في حالة الوقف: "رْ /r/"، "شْ /š/"، "صْ /ṣ/"، "عْ /ʿ/"، "فْ /f/"، "قْ /k/"، "لْ /l/"، "نْ /n/"، وهاهنا نصطدم بمحذور صوتي آخر نتج عن سقوط الحركة القصيرة؛ حيث أصبح المقطع مؤلَّفا من صوت واحد، وهو أمر لا ينسجم مع طبيعة النظام المقطعي العربي؛ فتلجأ العربية إلى تصحيح هذا المقطع المرفوض من خلال إلحاق هاء السكت الساكنة بهذه الأفعال وجوبا حالة الوقف عليها؛ تصحيحا لبنية المقطع العربي الذي يتحوَّل إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، وكذلك حفاظا على الحركة البنائية التي كانت ستسقط من عين الجذر في حالة الوقف. وقد التفت علماؤنا القدامى إلى وظيفة هاء السكت، فقال الثمانيني: "والموضع الذي يختصُّ بزيادة هذه الهاء هو أنَّه إذا أُرِيدَ الوقف على حركة بناءٍ، وقد عُلِمَ أنَّ الوقف يُزِيلُ الحركة، زِيْدَت الهاءُ؛ لِتَسْلَمَ الحركةُ ويُسْكَت على الهاء"[112].

أما فعل الأمر من الفعلين "وَجِيَ"، و"يَدَيَ"، فعند صياغة الأمر منهما، نأتي بمضارعهما المجزوم إما من بنيته العميقة قياسا على الفعل الصحيح "يَوْجَيْ /yawgay/"، و"يَيْدِيْ /yaydiy/"، وإما من بنيته السطحية "يَوْجى /yawgā/"، و"يَيْدي /yaydī/"، ثم نحذف سابقة المضارعة، وهي الياء المفتوحة /ya/، وبما أن فاء الجذر فيهما صامت ساكن، نجتلب ألف الوصل للتغلب على المحذور الصوتي المتمثل في البدء بالساكن، فنقول: "اِوْجَ /iwga"<"/[113]، و"اِيْدِ /iydi"<"/"، ومع أن حركة ألف الوصل شكَّلت مع شبه الحركة التالية لها تتابعا صوتيا هابطا إلا أن العربية أبقت عليه ولم تحذفه[114].

خاتمة البحث:

من استقراء الصفحات السابقة يمكن أن نجمل أهم ملاحظات البحث فيما يأتي:

– جاءت أفعال اللفيف المفروق من بابين في الماضي: "فَعَلَ /fa<ala/" بفتح العين، و"فَعِلَ /fa<ila/" بكسر العين. ولم تكشف الاستعمالات الواردة مجيء أفعال من باب "فَعُلَ /fa<ula/" بضم العين؛ ولعل المسوّغ الصوتي وراء هذا أن لام هذه الأفعال إما أن تكون شبه حركة يائية، وإما أن تكون ألفا منقلبة عنها كما رأى القدماء، أو مشكَّلة من فتحتين قصيرتين كما رأى المُحْدَثون؛ فلو جاءت على هذا البناء لأدي ذلك إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل؛ لأنه يلزم قلب الياء واوا؛ لانضمام ما قبلها، فيجتمع في الماضي والمضارع ضمة وواو، وذلك ثقيل.

– كشف الواقع الاستعمالي عن مجيء جل أفعال اللفيف المفروق على النمط الواوي، في حين لم يمثِّل النمط اليائي غير مثال واحد؛ ولعل السبب وراء هذه القلة رغبة اللغة في عدم توليد أفعال قد تلتبس بياء المضارعة.

– احتفاظ جل أفعال الماضي من اللفيف المفروق بشبه الحركة الواوية أو اليائية المكونة لفائها، على الرغم من تشكُّل الحركة المزدوجة الصاعدة /wa/ أو /ya/؛ والعلة في ذلك أن العربية إن تخلَّصت منه بحذف شبه الحركة الواوية /w/ أو اليائية /y/ لبدأ المقطع الصوتي بحركة وهو أمر يرفضه النظام المقطعي العربي؛ وإن حذفت الحركة القصيرة تجاور صامتان في بداية مقطع، وهو أمر محذور في البنية المقطعية.

– مالت العربية إلى حذف الفاء في صيغة "افْتَعَلَ /ifta<ala"<"/"؛ تخلصا من المزدوج الحركي الهابط /iw/ الذي تشكَّل في المقطع الأول من الصيغة /iw"<"/، وقد لجأت اللغة للتعويض عن فاء الفعل المحذوفة وسد الفراغ الصوتي في وزن "افْتَعَلَ" إما بتشديد الصامت التالي للفاء وهو تاء الافتعال، وإما بإطالة نواة المقطع الأول.

– أن الإعلال الحادث في لام ماضي أفعال اللفيف المفروق ترتب عليه خلاف بين القدامى والمُحْدَثين في وزن هذه الأفعال؛ فالقدامى يرون أن وزن هذه الأفعال هو "**فَعَلَ** /fa<ala/"؛ استنادا إلى أن الألف المنقلبة عن شبه الحركة اليائية هي لام الفعل، أو قامت مقام لام الفعل، أو أنهم أجروا الوزن على البنية العميقة لهذه الأفعال قبل إعلالها. أما المُحْدَثون فيرون أن وزن هذه الأفعال هو "**فَعا** /fa<ā/"، وليس "**فَعَلَ** /fa<ala/"، بناء على أن شبه الحركة اليائية الممثلة للام الفعل قد حُذِفَت، وأن الفتحة الطويلة التي ظهرت في نهاية هذه الأفعال في صورتها التداولية هي طارئة على بنية الفعل.

– أن الألف الطويلة في نهاية ماضي أفعال اللفيف المفروق تمثِّل نواة مقطع مفتوح طويل (ص ح ح) الذي تشكَّل مع الصامت قبلها؛ ومن ثم فلا صحة بأن صوت المد الطويل يُسْبَق بحركة قصيرة من جنسه؛ لأن هذا مؤداه أن المقطع الواحد سيحتوي نواتين: قصيرة، وطويلة (ص ح ح ح)، وهو أمر لا وجود له في النظام المقطعي للعربية.

– أن الألف في نهاية ماضي أفعال اللفيف المفروق عند العرب القدامى حرف ساكن قُلِبَ عن الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وعند اللسانيين المُحْدَثين عبارة عن فتحة طويلة /ā/ نتجت عن حذف شبه الحركة اليائية /y/، فالتقت فتحة قصيرة مع مثيلتها (a*a)، وهو وضع صوتي غير مقبول؛ لأن الحركة القصيرة الثانية لا يمكن أن تشكِّل مقطعا صوتيا بمفردها وفقا لخصائص المقطع العربي الذي لا يبدأ بحركة، مما أدَّى إلى امتزاجها مع الفتحة السابقة عليها في حركة واحدة طويلة.

– يأتي المضارع من اللفيف المفروق في بنيته الافتراضية على زنة "يَفْعِلُ /yaf<ilu/"، أو "يَفْعَلُ /yaf<alu/" في حالة الرفع، أما الوزن الأول فإن كتب اللغة ومعاجمها لم تستعمل هذا الأصل الافتراضي، بل استعملت صورة محذوفة فاؤها ولامها، على حين نجد الصورة التداولية للوزن الآخر سَلِمَت من التغيير الذي طرأ على فاء الصيغة الأولى، غير أن هذا التغيير وجد سبيله في لامها.

– في سبيل التخلص من ثِقَل الانتقال الحادث في المقطع الصوتي /yaw/ في فاء الفعل المضارع من اللفيف المفروق على زنة "يَفْعِل /yaf<ilu/" كانت العربية أمام ثلاثة خيارات: قلب شبه الحركة اليائية أو حذفها، أو حَذْف الفتحة القصيرة، أو قلب شبه الحركة الواوية أو حذفها.

– احتفظ الفعل (يَوْجَيُ /yawgayu/) بشبه الحركة الواوية وذلك لاعتبارين، أولهما: أن القياس فيه حذف الفاء في المضارع، لكنه شذ على القياس وجاء على الأصل؛ لندرته وقلة دورانه في الاستعمال، والآخر: لو حُذِفَت شبه الحركة الواوية من بنية هذا الفعل لالتبس مضارعه بمضارع الفعل (جاء) في حالة تسهيل الهمز وغياب علامات التشكيل.

– احتفظ الفعل "يَيْدِيُ /yaydiyu/" بشبه الحركة اليائية في المقطع الصوتي الأول منه لاعتبارات، أولها: الطبيعة الصوتية للياء التي تتسم بالخفة مقارنة بالطبيعة الصوتية للواو التي تتسم بالثقل. وثانيها: التفريق بين مضارع اللفيف المفروق اليائي وماضيه؛ إذ لو حذفت شبه الحركة اليائية لالتبس الماضي منه بالمضارع، وكذا التفريق بين مضارعه ومضارع الفعل "وَدَيَ /wadaya/" الذي يكون على "يَدِيُ /yadiyu/"، وثالثها: شذوذه على القياس ومجيئه على الأصل؛ لندرته وقلة دورانه في الاستعمال.

– الصورة اليائية التي تظهر آخر البنية الاستعمالية لمضارع اللفيف المفروق في حالتي الرفع والنصب هي شبه حركة يائية عند علمائنا القدامى، وحركة طويلة /ī/ عند المُحْدَثِين. أما صورة الألف في الفعل "يَوْجَى /yawgā/" فهي منقلبة عن ياء عند القدامى؛ لتحقق شروط قلبها، وهي حركة طويلة /ā/ عند المُحْدَثين.

– لام مضارع اللفيف المفروق في حالة الرفع لم تحذف عند علمائنا القدامى؛ ومن ثم فوزنه "يَعِل /ya<ilu/" لمكسور العين، و"يَفْعَل /yaf<alu/" لمفتوح العين، أما المُحْدَثون فيرون أن لام الفعل قد سقطت؛ ومن ثم يسقط ما يقابلها في

الميزان، وعليه فوزن مضارع اللفيف المفروق مكسور العين "يَعي /ya<ī/" ووزن مفتوح العين "يَفْعى /yaf<ā/".

– ثمة تغيير في المقاطع الصوتية بين البنية العميقة لهذه الأفعال وبنيتها الاستعمالية؛ إذ تغيَّرت المقاطع الصوتية في صيغة "يَعِل /ya<ilu/" في الأفعال مكسورة العين من ثلاثة مقاطع من نوع المقطع القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين في البنية الاستعمالية، هما: مقطع قصير مفتوح (ص ح)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح). كما تغيرت المقاطع الصوتية في صيغة "يَفْعَلُ /yaf<alu/" من ثلاثة مقاطع: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطعين من القصير المفتوح (ص ح) إلى مقطعين في البنية الاستعمالية، هما: مقطع قصير مغلق (ص ح ص)، ومقطع طويل مفتوح (ص ح ح).

– في ضوء التشكيل الصوتي لبنية مضارع اللفيف المفروق حالة الرفع فالأصوب عند إعراب مكسور العين أن نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة في آخره، وليس الضمة المقدَّرة على الياء؛ لأن آخره ليس ياء، وإنما كسرة طويلة /ī/. وعند إعراب المضارع مفتوح العين نقول إنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة في آخره، وليس الضمة المقدَّرة على الألف؛ لأن آخره ليس ألفا، وإنما فتحة طويلة /ā/. أما حالة النصب فالأصوب عند إعراب مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين أن نقول إنه منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة في آخره، وليس الفتحة المقدَّرة على الألف، لأن آخره ليس ألفا وإنما هو فتحة طويلة /ā/.

– رأى علماؤنا القدامى أن مضارع اللفيف المفروق يُجْزَم وعلامة جزمه حذف حرف العلَّة، وكان لعلم اللغة الحديث تفسير آخر في ضوء التشكيلات الصوتية لمضارع اللفيف المفروق مؤدَّاه أن الذي حدث في حالة الجزم إما حذف للمقطع الأخير من البنية العميقة، وإما تقصير للصائت الطويل من البنية السطحية.

– في حالة النصب تثبت لام مضارع اللفيف المفروق مكسور العين، ومن ثم فوزنه "يَعِلَ /ya<ila/"، أما مضارع اللفيف المفروق مفتوح العين فتحذف لام الفعل، ويأتي على زنة "يَفْعى /yaf<ā/".

– تلحق هاء السَّكْت الساكنة بأفعال الأمر من اللفيف المفروق وجوبا حالة الوقف عليها؛ تصحيحا لبنية المقطع العربي الذي يتحول إلى مقطع قصير مغلق بصامت (ص ح ص)، وحفاظا على الحركة البنائية التي كانت ستسقط من عين الجذر في حالة الوقف.

الإحالات:

(1) علم الصرف الصوتي، ص 28–29.

(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 280. ويُنْظَر: المعجم المفصل في علم الصرف، ص 349.

(3) لا تقع الألف في بداية بنية الكلمة الأصلية؛ وهذا دليل على أن الألف حركة طويلة وليست صامتا أو ساكنا كما وصف الصرفيون العرب القدامى؛ إذ لا يسمح النظام المقطعي للكلمة العربية أن تبدأ بحركة طويلة كانت أم قصيرة، وبناء على ذلك لا تكون الألف فاء للكلمة، قال الاستراباذي (ت 686هـ) في شرحه على شافية ابن الحاجب، 68/3: "الابتداء بالألف محال".

(4) يُنْظَر: دقائق التصريف، ص 346.

(5) الكتاب، 414/4.

(6) الممتع في التصريف، 562/2–563.

(7) يُنْظَر: المغني في تصريف الأفعال، ص 225.

(8) شرح المفصَّل للزمخشري، 505/5.

(9) يُنْظَر: الممتع في التصريف، 562/2، وشرح تصريف العِزّي للتفتازاني، ص 212.

(10) بلغ عدد أفعال اللفيف المفروق وفق إحصائية الباحث خمسة وعشرين فعلا.

(11) يُقَال: وَأَى فلانًا، وله: وَعَدَ، وضَمِنَ. يُنْظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (وأي) 600/10، ولسان العرب، (وأي) 376/15، 377، والقاموس المحيط، (وأي) ص 1341، وتاج العروس، (وأي) 160/40.

(12) يُقَال: وَاتَيْتُه على الأَمْرِ: طاوَعْتُه ووافقته، لغة في الهمز. يُنْظَر: لسان العرب، (وتي) 378/15، وتاج العروس، (وتي) 165/40.

(13) يُقَال: وَثَى به: وَشَى به. ويُقَال: وُثِيَت يَدُهُ: كُسِرَت، لغة في الهمز. يُنْظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (وثي) 225/10، ولسان العرب، (وثي) 378/15، وتاج العروس، (وثي) 166/40.

(14) له عدة معان، منها: وَحَى إِلَيْهِ وَله: أَشَارَ وَأَوْمَأَ. ووَحَى إِلَيْهِ الكلامَ، وبالكلام: كَلَّمه بِكَلَام يخفيه عن غيره. ووَحَى الكتاب: كتبه. ووَحَى إليه: أَمَرَهُ. ووَحَى الله إِلَيْهِ: أرسله. وألهمه. وسخَّره. وَوَحَى الْقَوْم: صاحوا. ووَحَى به: أسرع وعجَّل. يُنْظَر: لسان العرب، (وحي) 379/15 وما بعدها، وتاج العروس، (وحي) 169/40 وما بعدها، ومتن اللغة، (وحي) 721/5.

(15) يُقَال: وَخَى الأمرَ: قَصَدَه. وقيل: تحرَّى فيه الصواب. يُنْظَر: لسان العرب، (وخي) 383/15، وتاج العروس، (وخي) 175/40، 176.

(16) يُقَال: وَدَى الرجلُ: خَرَجَ وَدْيُه. ووَدَى الشَّيءُ: سَالَ. ووَدَى القَاتِلُ القَتِيلَ: أَعْطَى وَلِيَّهُ دِيَتَه. ووَدَيْتُ الأمرَ: قَرَّبْتُهُ. يُنْظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (ودي) 455/9، 456، ولسان العرب، (ودي) 383/15–385.

(17) يُقَال: وَذَى وَجْهَه: خَدَشَهُ. يُنْظَر: تاج العروس، (وذي) 186/40.

(18) يُقَال: وَزَى الشيءُ: اجْتَمَعَ وتَقَبَّضَ. ووَزَى الأمرُ فلانًا: أغضبه وغاظه. يُنْظَر: تاج العروس، (وزي) 198/40–199.

(19) وَسَى رأسَهُ: حَلَقَهُ بالمُوسَى. يُنْظَر: لسان العرب، (وسي) 391/15، وتاج العروس، (وسي) 201/40.

(20) وَشَى الثَّوبَ: زيَّنَه وحسَّنه. ووَشَى الكلامَ، وفيه: كَذَبَ. ووَشَى بنو فلان: كَثُرَ نسلُهم. ووَشَى بفلان: نَمَّ عليه. يُنْظَر: لسان العرب، (وشي) 392/15، وتاج العروس، (وشي) 201/40، 202، ومتن اللغة، (وشي) 763/5.

(21) يُقَال: وَصَى الشَّيءُ: وَصَلَ واتَّصَل. يُنْظَر: تهذيب اللغة، (وصي) 267/12، ولسان العرب، (وصي) 321/15، والقاموس المحيط، (وصي) ص 1343، وتاج العروس، (وصي) 208/40.

(22) يُقَال: تَوَضَّيْتُ: تَوَضَّأْتُ، لُغَةٌ لهُذَيْل، أَو لُغَيَّة. يُنْظَر: الصحاح، (وضأ) 81/1، ولسان العرب، المقدمة 22/1، و(وضأ) 195/1، وتاج العروس، (وضأ) 490/1، و(وضي) 212/40.

(23) وَعَى الحديثَ: حَفِظَهُ وَفَهِمَهُ. ووَعَى القرآنَ: عَقَلَهُ إيمانا به وعملا. ووَعَى العَظْمُ: بَرَأَ على اعوجاج. ووَعَى الجُرْحُ: سال قَيْحُهُ. ووعَتِ المِدَّة في الجُرْح: اجتمعت. ووعَى الشَّيءَ في الوعاء: جمعه فيه. يُنْظَر: لسان العرب، (وعي) 396/15–397.

(24) يُقَال: وَغَى العَظْمُ: جَبَرَ على اعوجاج. يُنْظَر: متن اللغة، (وغي) 787/5.

(25) يُقَال: وَفَى الشَّيْءُ: تَمَّ وكَثُر. ووَفَى الشخصُ نَذْرَه: أَدَّاهُ. ووَفَى عَهْدَهُ وبعهده: حَافَظَ عليه وعَمِلَ بِهِ. وَهَذَا الشَّيءُ لا يَفِي بذلك: أي يقصُر عنه ولا يُوازِيه. وَوَفَى الدِّرْهَمَ والمثقالَ: عادله. يُنْظَر: المعجم الوسيط، (وفي) 1047/2.

(26) وَقَى الشَّيْءَ: حفظه وصانه. ووَقَى الأمرَ: أصلحه. ويقال: وَقِيَ، بكسر القاف عن الأصمعي، الفَرَسُ: إذا كانَ يَهابُ المَشْيَ مِن وَجَعٍ يَجِدُهُ في حافِرِه. ووَقَى العظمُ: وَعَى وانْجَبَرَ. يُنْظَر: تاج العروس، (وقي) 226/40، 232، 238، والمعجم الوسيط، (وقي) 1052/2.

(27) وَكَى القِرْبَةَ: شدَّ رِبَاطَها. يُنْظَر: تاج العروس، (وكي) 239/40.

(28) وَمَى: أشار، لغة في (وَمأ). ووَمَى بالشيء: ذهب به. يُنْظَر: متن اللغة، (ومي) 819/5.

(29) وَجِيَ الفَرَسُ: أصابه وجع في حافره من المشي. يُنْظَر: الصحاح، (وجي) 2519/6، وشمس العلوم، 7080/11.

(30) وَلِيَ الشَّيْءَ وَعَلَيهِ: ملك أمره وقَامَ بِهِ. وَوَلِيَ فُلَانًا وَعَلَيهِ: نصره. ووَلِيَ البلدَ: تسلَّط عَلَيْهِ. يُنْظر: المعجم الوسيط، (ولي) 1057/2.

(31) له عدة معان، منها: وَرَى القَيْحُ جَوفَهُ: أفسده، وأكله. ووَرَى فلانٌ فلانًا: أصاب رِئَتَه. ووَرَتِ النَّار: اتَّقَدَت. ووَرِيَت النَّارُ: صارت وارِيةً. وورَتِ الإبلُ: سَمِنَتْ وكثُر شحمُها. ووَرَى اللهُ فلانًا: رماه بداء الوَرْي، وهو قَيْحٌ يكون في الجوف. ووَرَاهُ الدَّاء: أصابه. ووَرَى الزَّنْدُ، ووَرِيَ عن الجوهري: خرجت نارُهُ، واتَّقَدَ. ووَرَيْتُ فلانًا: أَعْلَمْتُهُ. ووَرَى الثَّورُ الوحْشِيُّ الكلبَ: طَعَنَهُ بقَرْنِهِ. ووَرَى المخُّ ووَرِيَ: اكتنز. يُنْظَر: المحكم والمحيط الأعظم، (وري) 357/10–358، وتاج العروس، (وري) 187/40–188، 195–196.

(32) وَنَى في الأمرِ، ووِنِيَ: ضَعُفَ وفَتَرَ. ووَنَاه القومُ: تَرَكوه. ووَنَى الكُمَّ: شمَّره إلى فَوْق. ولا يَنِي يَفْعَل كَذَا: لَا يَزالُ. ووَنَتِ السَّحابةُ: أمْطَرت. يُنْظَر: الأفعال لابن القوطية، ص 161، والأفعال للسرقسطي، 251/4، والأفعال لابن القطاع، 331/3، وتاج العروس، (وني) 258/40، 261، 262.

(33) وَهَى الشَّيْءُ والسِّقَاءُ، ووَهِيَ: انشَقَّ. ووَهَى الرجلُ، ووَهِيَ: ضَعُفَ. وحَمُقَ. ووَهَى الحائط: هَمَّ بالسقوط. ووَهَى الشَّيْءُ: استرخى رِبَاطُهُ وضَعُفَ. ووَهَى الشَّيْءُ: بَلِيَ. ووَهَى السحابُ: انفجر بالمطر. يُنْظَر: تاج العروس، (وهي) 267/40-269.

(34) تُنْظَر أقوال العلماء في هذا المثال: الكتاب، 401/4، وسر صناعة الإعراب، 596/2-599، وشرح التصريف للثمانيني، ص 539-540، وشرح المفصل لابن يعيش، 422/5-423، والممتع في التصريف، 560/2-563، وشرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي، 74/3، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 4896/10.

(35) الكتاب، 401/4.

(36) ويُقَالُ: يَدَيْتُ الرَّجلَ: ضربت يَدَهُ أو أصبتُها. وقد يأتي هذا الفعل من باب (فَعِلَ – يَفْعَل)، فيقال: يَدِيَ الرجلُ: إذا أصاب يدَهُ داءٌ. وقيل: ضَعُفَ. وقيل: ذَهَبَتْ يَدُهُ وَيَبِسَتْ. يُنْظَر: الأفعال لابن القوطية، ص 162، والأفعال للسرقسطي، 297/4، وتاج العروس، (يدي) 346/40-347، 355.

(37) البيت من الوافر، وهو في: شعره ص 123.

(38) البيت من الوافر، وهو منسوب له في: الأغاني، 102/11، ومعجم الشعراء للمرزباني، ص 325، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي، 145/1. والبيت منسوب لبعض بني أسد في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، 193/1، ولسان العرب، (يدي) 421/15، وتاج العروس، (يدي) 347/40 وحواشيه. والبيت بلا عزو في: الصحاح، (يدي) 2540/6، وشرح المفصل لابن يعيش، 343/3، 420/5، وشرح الملوكي في التصريف، ص 413، ولسان العرب، (جذا) 139/14، وخزانة الأدب، 478/7.

(39) يُنْظَر: الكتاب 341/4، والممتع في التصريف، 519/2، 520.

(40) يُنْظَر في هذه الآراء والاتجاهات: دراسة الصوت اللغوي، ص 279-287.

(41) يُنْظَر: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص 193-194.

(42) اعتمد الباحث في تسمية المقاطع الصوتية الواردة في هذا البحث على معيارين، هما:

أ- **طول الصائت:** فالمقطع الذي يحتوي صائتا قصيرا سمّي مقطعا قصيرا، والذي يحتوي صائتا طويلا سمّي مقطعا طويلا.

ب- **نهاية المقطع:** فالمقطع الذي ينتهي بصائت قصير أو طويل سمّي مقطعا مفتوحا، والذي ينتهي بصامت واحد سمّي مقطعا مغلقا، والذي ينتهي بصامتين سمّي مقطعا مضاعف الإغلاق. مع العلم بدلالات الرموز الآتية: (ص)=صامت، (ح)=صائت قصير، (ح ح)=صائت طويل، (ص ص)=صامتين.

وختاما أود الإشارة إلى أن لعلمائنا المُحْدَثين معايير أخرى لتصنيف المقاطع الصوتية في اللغة العربية تُنْظر – مثالا لا حصرا – في: مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني، ص 189، ومقدمة لدراسة فقه اللغة، ص 78، ومبادئ اللسانيات، ص 156-157.

(43) يُنْظَر على سبيل المثال: الأصوات اللغوية، ص 163-169، والمنهج الصوتي للبنية العربية، ص 41-42، وفي علم اللغة العام، ص 108-110، ودراسة الصوت اللغوي، 306-307، ومقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني، ص 190-194، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 102-143، ودراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص 100-101.

(44) يُنْظَر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 86.

(45) يُنْظَر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 408، والمدخل إلى علم أصوات العربية، ص 149.

(46) يُنْظَر: الأصوات اللغوية، ص 163، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 295.

(47) يُنْظَر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 185.

(48) يُنْظَر: معجم المصطلحات اللسانية، ص 80.

(49) يُنْظَر: في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، ص 43-44.

(50) يُنْظَر: دراسة الصوت اللغوي، ص 141.

(51) يُنْظَر: الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 230.

(52) يُنْظَر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 170، والأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 230، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 52، ودراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص 131.

(53) يُنْظَر: الأصوات اللغوية، ص 161، وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 186، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 408–409، والأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 233–237، ودراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، ص 131.

(54) الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 233.

(55) المصدر السابق، ص 233.

(56) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 409.

(57) يُنْظَر: الكتاب 54/4، والمنصف 244/1.

(58) تغيرات بنية الفعل المثال في العربية وغيرها من اللغات السامية، ص 96.

(59) يُنْظَر: فقه اللغات السامية، ص 110.

(60) يُنْظَر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 232.

(61) يُنْظَر: فقه اللغات السامية، ص 109، 128.

(62) يُنْظَر: المصدر السابق، ص 109، 127.

(63) يُنْظَر: المصدر السابق، ص 110، 131.

(64) يُنْظَر: المصدر السابق، ص 110، 132.

(65) يُنْظَر: المصدر السابق، ص 133.

(66) يُنْظَر: المصدر السابق، ص 110، 130.

(67) الكتاب، 334/4.

(68) المقتضب، 229/1.

(69) المصدر السابق، 229/1.

(70) المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 211.

(71) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(72) يقال: إيتَشى العظمُ: إذا بَرَأَ من كَسْرٍ كان به. ينظر: تكملة الصغاني، (وشي) 531/6.

(73) اشترط النحاة العرب لقلب الياء أو الواو ألفا عدة شروط منها: أن تكون حركتهما أصلية وليست عارضة أو منقولة إليها من غيرها، وأن يكون حركة ما قبلهما الفتحة، وأن تجتمع الأشباه الثلاثة (شبه الحركة، وحركتها، وحركة الصامت الذي قبلها) في كلمة واحدة. يُنْظَر: شرح التصريف للثمانيني، ص 291، ومتن ألفية ابن مالك، ص 62–63، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 394/4–396، وشرح ابن عقيل، 228/4–229، وهمع الهوامع، 269/6–270.

(74) الممتع في التصريف، 523/2.

(75) شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي، 95/3.

(76) الخصائص، 147/1.

(77) يُنْظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 291–298، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص 440–444.

(78) يُنْظر مثالًا: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 54، والحركات في اللغة العربية، ص 88.

(79) يُنْظَرُ على سبيل المثال: الجمل في النحو، ص 291، والكتاب، ص 52/4-53، والمقتضب، 226/1، 127/2، والأصول في النحو 108/3، 276، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 433/4، وعلل النحو، ص 307، والخصائص 111/1، 325/2، 326، 183/3، والمنصف، 184/1، 185، 207، 209، ودقائق التصريف، ص 221، وشرح التصريف للثمانيني، ص 374، والمفتاح في الصرف، ص 55، واللباب في علل البناء والإعراب، 353/2-354، وشرح المفصل لابن يعيش، 424/5، والممتع في التصريف 174/1، 426/2-427، والكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ص 89، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 2163/4، وشرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي، 87/3-89، وشرح المكودي، ص 396.

(80) اللباب في علل البناء والإعراب، 353/2.

(81) الممتع في التصريف، 426/2.

(82) يُنْظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 784/2، والممتع في التصريف، 432/2.

(83) الكتاب، 54/4.

(84) يُنْظَر: شرح الملوكي في التصريف، ص 333-334، 337، وتوضيح المقاصد والمسالك، 1631/6-1632.

(85) شرح المفصل لابن يعيش، 424/5.

(86) المصدر السابق، 424/5.

(87) المصدر السابق، 425/5.

(88) الخصائص، 112/1.

(89) المنصف، 191/1.

(90) يُنْظَر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 784/2. ويُنْظَر في تفصيل هذه المسألة الخلافية: الإنصاف في مسائل الخلاف، 782/2-787، والممتع في التصريف، 426/2-437، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، ص 24-45.

(91) يُنْظَر: أمالي ابن الحاجب، 737/2-738.

(92) من نحو: وَلِيَ – يَلي.

(93) يُنْظَر: الممتع في التصريف، 530/2-531.

(94) الأصول في النحو، 164/2.

(95) شرح الملوكي في التصريف، ص 345. كذا يُنْظَر: الإيضاح في علل النحو، ص 103.

(96) الأصول في النحو، 164/2. ويُنْظَر: الإيضاح في علل النحو، ص 103.

(97) الممتع في التصريف، 535/2. وأضاف قائلا: "وأيضا فإنَّ الياء والواو لمَّا عاقبتا الضَّمَّة فلم تظهر معهما، أُجريتا مجرى الضَّمَّة، فحُذفتا للجزم كما تُحذف الضَّمَّة".

(98) يُنْظَر: المنصف 114/2، والممتع في التصريف، 535/2.

(99) يُنْظَر: الممتع في التصريف، 537/2، وشرح الكافية الشافية، 213/1-214.

(100) الممتع في التصريف، 537/2.

(101) يُنْظَر مواضع إلحاق هاء السَّكْت وجوبا وجوازا في: الكتاب، 159/4-166، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 29/5-31، وشرح التصريف للثمانيني، ص 274-276، والمفصَّل، ص 461، وشرح المفصل لابن يعيش، 174/5- 177، وشرح الكافية الشافية، 1997/4-2001، ومتن ألفية ابن مالك، ص 58، وشرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي، 296/2-299، وتوضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، 1483/3-1490، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 349/4-353، وشرح ابن عقيل، 177/4-181، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 5299/10-5300، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 88/8 وما بعدها، وشرح التصريح على التوضيح، 344/2-346، وهمع الهوامع، 217/6-219.

(102) الكتاب، 159/4-160.

(103) متن ألفية ابن مالك، ص 58.

(104) شرح التصريف، ص 274-275.

(105) من الآية (20) من سورة مريم.

(106) من الآية (9) من سورة غافر.

(107) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 349/4.

وتجب الإشارة إلى أن ابن هشام وافق ابن مالك في كتاب "شرح قطر الندى وبل الصدى"، ص 133، فقال: "لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذفُ حتى بَقِي على حرف واحد أو حرفين وَجَبَ الوقف عليه بهاء السَّكْت، كقولك: "عِهْ"، و"لَمْ يَعِهْ"؛ فـ "لَمْ يَكُ" بمنزلة "لَمْ يَعِ"، فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أَوْلَى من اجتلاب حرف لم يكن، ولا يقال مثله فِي "لَمْ يَعِ"؛ لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم بخلاف "لَمْ يَكُن" فإنَّ الجازم اقتضى حَذْفَ الضَّمَّة، لا حَذْف النُّون". فتأمَّل.

(108) يُنْظَر على سبيل المثال: الممتع في التصريف، 535/2، 537، وشرح الكافية الشافية، 214/1، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 232/1.

(109) اختلف البصريون والكوفيون في فعل الأمر أمعرب هو أم مبني؟ فذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، وذهب الكوفيون إلى أنه معربٌ مجزومٌ. تُنْظَر المسألة الخلافية في: الإنصاف في مسائل الخلاف، 524/2–549.

(110) يُنْظَر مثالا لا حصرا: نزهة الطرف في علم الصرف، ص 26–27، وشرح الكافية الشافية، 2242/4–2243، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 37/1، وشرح شذور الذهب، ص 103.

(111) يُنْظَر: الكتاب، 146/4، والأصول في النحو، 368/2، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، 14/5، وشرح المفصل لابن يعيش، 308/5.

(112) شرح التصريف، ص 274.

(113) ذكرت بعض كتب الصرف أن الأمر من الفعل "يَوْجَى" هو "اِيجَ /īga"></"/"، والأصل فيه "اِوْجَ /iwga"></"/"، قلبت الواو ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها. يُنْظَر: تصريف العِزِّي، ص 92، وشرح تصريف العزّي للتفتازاني، ص 213، وتدريج الأداني، ص 192.

(114) لعل ذلك يكون من باب قياس فعل الأمر على مضارعه؛ لأن المضارع من هذين الفعلين أبقى على فاء الفعل، ومن ثم أتى الأمر منه كذلك.

مصادر البحث ومراجعه:

أولا– الكتب:

1– أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، الدكتور فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1425هـ=2004م.

2– الأصوات اللغوية، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت.

3– الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الدكتور سمير شريف إستيتية، دار وائل للنشر، عَمَّان، ط1، 2003م.

4– الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ=1996م.

5– الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت 356هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، والدكتور إبراهيم السعافين، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط3، 1429=2008م.

6– الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، المعروف بابن الحدَّاد، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1395–1400هـ=1975–1980م.

7– الأفعال، ابن القطاع الصقلي، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي (ت 515هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، ط1، 1361هـ.

8– الأفعال، ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز (ت 367هـ)، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1993م.

9- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل – بيروت، دار عمار – الأردن، د.ت.

10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت 577هـ)، ومعه كتاب "الانتصاف من الإنصاف"، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط4، 1380هـ=1961م.

11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، ومعه كتاب "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

12- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1339هـ=1979م.

13- تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض السيد محمد مرتضى الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، التراث العربي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، (16)، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ=1965م–1422هـ=2001م.

14- تاج اللغة وصحاح العربية "الصِّحاح"، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1404هـ=1984م.

15- تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزَّنْجَاني، عبد الحق الجاوي (ت 1324هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1348هـ.

16- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور الطيب البكوش، المطبعة العربية، تونس، ط3، 1992م.

17- تصريف العِزِّي، عز الدين أبو المعالي عيد الوهاب بن إبراهيم الزَّنْجاني (ت 655هـ)، تحقيق أنور أبو بكر الشيخي، دار المنهاج، بيروت، ط1، 1428هـ=2008م.

18- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد "شرح التسهيل"، ناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت 778هـ)، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1428هـ=2007م.

19- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، والدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1384هـ=1964م.

20- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المُرادي أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله (ت 749هـ)، المعروف بابن أم قاسم، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422هـ=2001م.

21- الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1405هـ=1985م.

22- الحركات في اللغة العربية: دراسة في التشكيل الصوتي، الدكتور زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1425هـ=2004م.

23- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج7، ط3، 1416هـ=1996م.

24- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، سلسلة الذخائر، الأعداد (146، 147، 148)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006م.

25- دراسة الصوت اللغوي، الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1418هـ=1997م.

26- دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، الدكتور يحيى عباينة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عَمَّان – الأردن، ط1، 2000م.

27- دقائق التصريف، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدِّب، تحقيق الدكتور أحمد ناجي القيسي، والدكتور حاتم صالح الضامن، والدكتور حسين تورال، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1407هـ=1987م.

28- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ=1993م.

29- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905هـ)، دار الفكر، دمشق، د.ت.

30- شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ=1999م.

31- شرح تصريف العِزّي، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازَانيّ (ت 791هـ)، عُنِيَ به محمد جاسم المحمد، دار المنهاج، بيروت، ط1، 1432هـ=2011م.

32- شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن (ت 502هـ)، كتب حواشيه غريد الشيخ، ووضع فهارسه العامة أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ=2000م.

33- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت 421هـ)، نشره أحمد أمين، وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ=1991م.

34- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ=1982م.

35- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، ومعه كتاب "منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب"، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.

36- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769هـ)، ومعه كتاب "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، دار التراث، ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط20، 1400هـ=1980م.

37- شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1402هـ=1982م.

38- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت 368هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ=2008م.

39- شرح المفصَّل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت 643هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ=2001م.

40- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت 807هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ=2005م.

41- شرح الملوكي في التصريف، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ=1973م.

42- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ت.

43- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري (ت 573هـ)، تحقيق الدكتور حسين عبد الله العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط1، 1420هـ=1999م.

44- علل النحو، ابن الورَّاق أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت 381هـ)، تحقيق الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ=1999م.

45- علم الصرف الصوتي، الدكتور عبد القادر عبد الجليل، سلسلة الدراسات اللغوية (8)، دار أزمنة، الأردن، 1998م.

46- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، الدكتور محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1992م.

47- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1397هـ=1977م.

48- في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، الدكتور غالب فاضل المطلبي، دائرة الشئون الثقافية والنشر، العراق، 1984م.

49- في علم اللغة العام، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1413هـ=1993م.

50- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ=2005م.

51- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط، ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت 646هـ)، تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، 2010م.

52- الكتاب "كتاب سيبويه"، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ودار الرفاعي – الرياض، ج4، ط2، 1402هـ=1982م.

53- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت 616هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ=1995م.

54- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 711هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، ط1، 1374هـ=1955م، 1412هـ=1992م.

55- مبادئ اللسانيات، الدكتور أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط3، 1429هـ=2008م.

56- متن ألفية ابن مالك، ضبطها وعلَّق عليها الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1427هـ-2006م.

57- متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ج5، 1380هـ=1960م.

58- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (ت 458هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ = 2000م.

59- المدخل إلى علم أصوات العربية، الدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 1425هـ=2004م.

60- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ=1997م.

61- معجم الشعراء، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى المَرْزُبَاني (ت 384هـ)، تحقيق الدكتور فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، ط1، 1425هـ=2005م.

62- معجم المصطلحات اللسانية، الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، والدكتورة نادية العمري، دار الكتاب الجديدة المتحدة، الرباط، 2007م.

63- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور مروان العطية، دار البشائر، دمشق، 2013م.

64- المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ=1993م.

65- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط2، 1392هـ=1972م.

66- المغني في تصريف الأفعال، ويليه كتاب "اللباب في تصريف الأفعال"، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، ط2، 1420هـ=1999م.

67- المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ=1987م.

68- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.

69- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1، 1428هـ=2007م.

70- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط3، 1415هـ=1994م.

71- مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني، الدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، القاهرة، ط2، 2002م.

72- مقدمة لدراسة فقه اللغة، الدكتور حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000م.

73- الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت 669هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1407هـ=1987م.

74- المنصف، شرح أبي الفتح عثمان بن جني، "لكتاب التصريف" لأبي عثمان المازني (ت 247هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، وزارة المعارف العمومية، القاهرة، ط1، 1373هـ–1379هـ=1954–1960م.

75- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، دكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ=1980م.

76- نزهة الطرف في علم الصرف، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ)، ويليه كتاب "الأنموذج في النحو"، محمد بن عمر الزمخشري، وفي آخره: "الإعراب في قواعد الإعراب"، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط1، 1299م.

77- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ج6، 1400هـ=1980م.

ثانيا– البحوث:

1- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الدكتور فوزي حسن الشايب، بحث منشور في حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، الرسالة الثانية والستون، 1409هـ=1989م.

2- تغيرات بنية الفعل المثال في العربية وغيرها من اللغات السامية: دراسة تحليلية مقارنة، الدكتورة آمنة صالح محمد الزغبي، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها– الأردن، المجلد 7، العدد 4، أكتوبر 2011م.